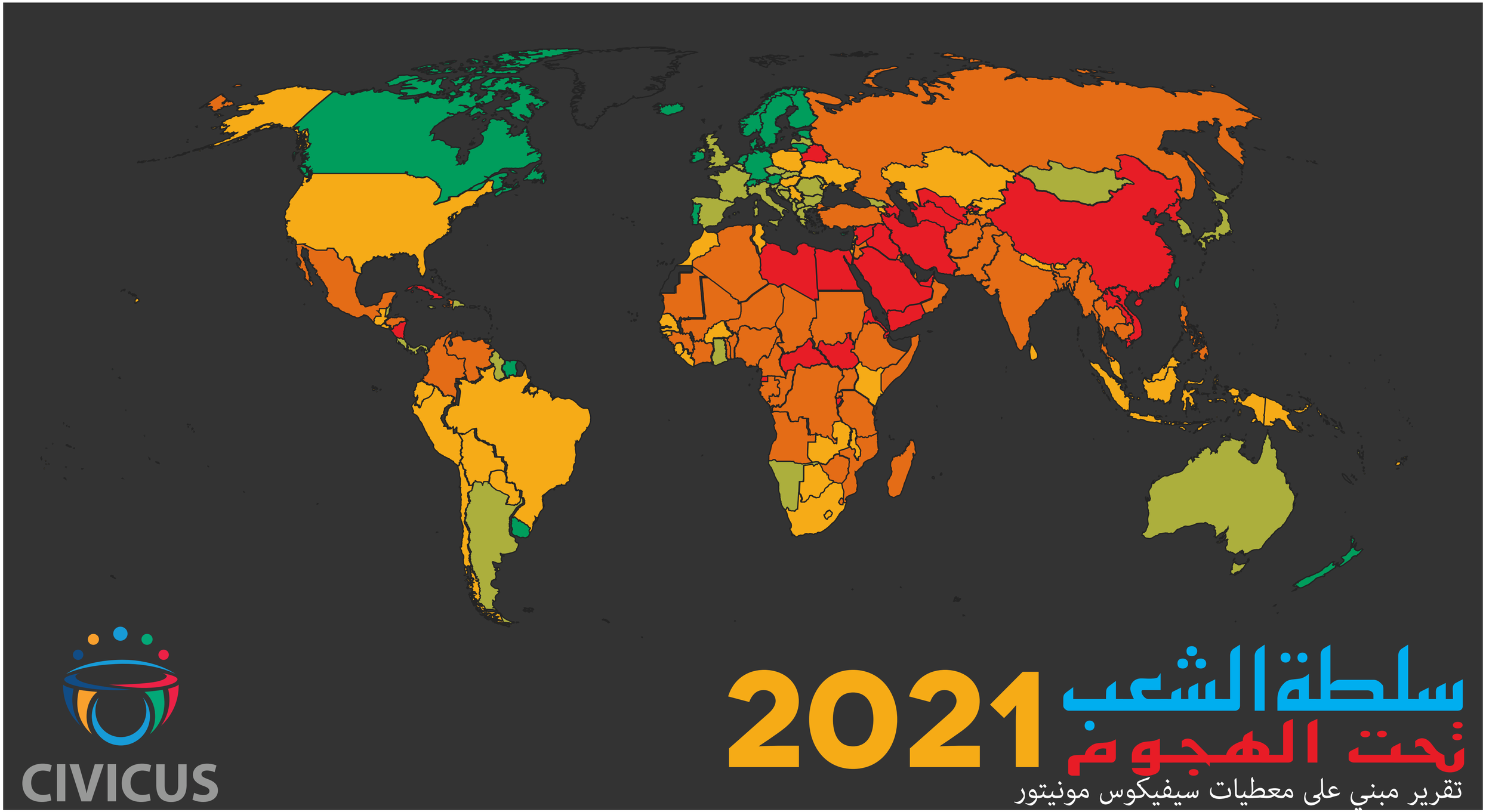
سلطة الشعب
تحت الهجوم
2021
تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور
CIVICUS

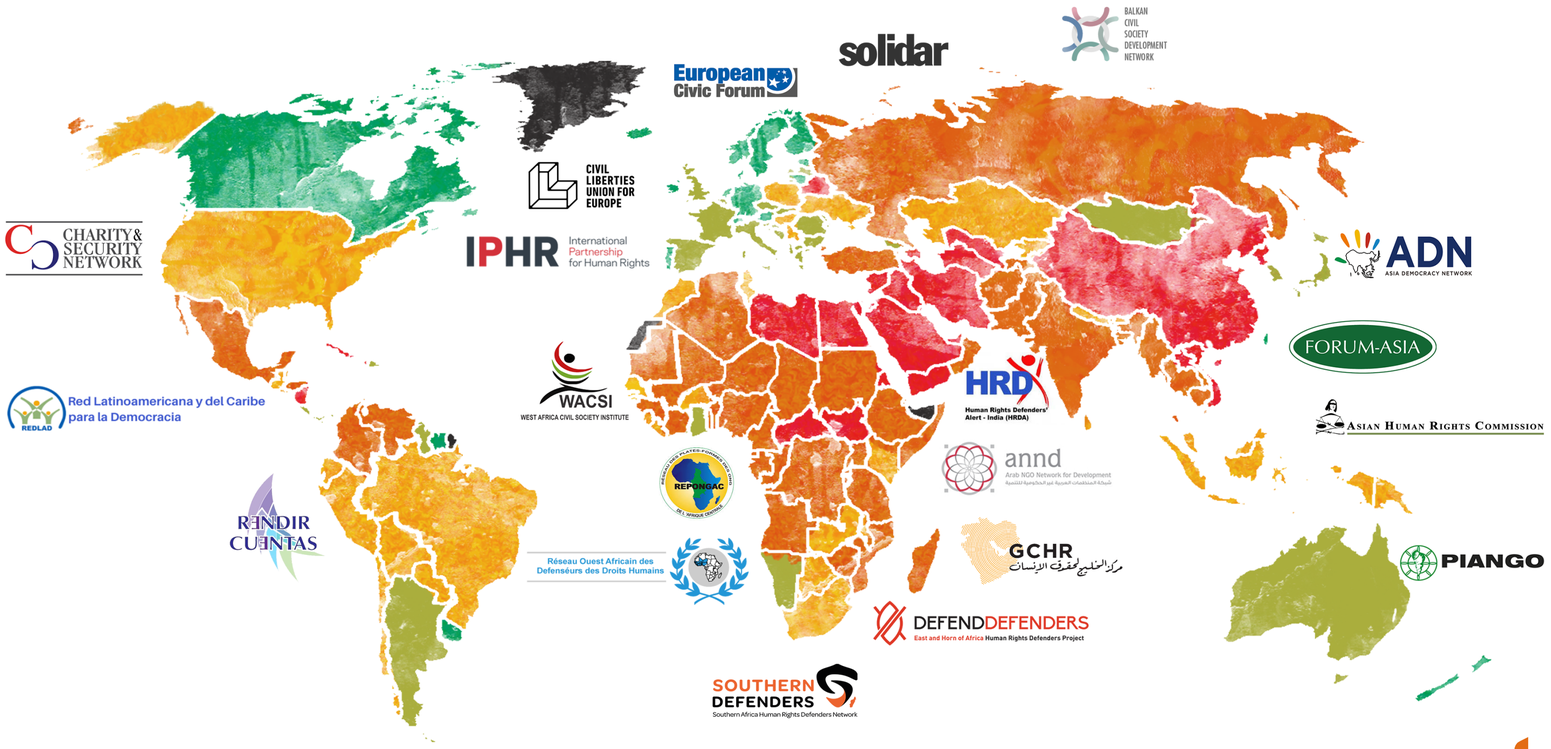

شكر وتقدير

سيفيكوس مونيتور هو تعاونٌ بحثيٌّ مستمر بين تحالف المجتمع المدني العالمي سيفيكوس وأكثر من ٠٢ منظمة بحثية شريكة ساهمت بمعظم البيانات التي يستند إليها هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة لشركائنا هنا
ويعرِب فريق سيفيكوس مونيتور عن امتنانه العميق لخبرة وتوجيهات اللجنة الاستشارية التي راجعت كافة التغييرات المقترَحة في التقييمات وقدّمت التوجيه والمشورة بوجه عام. وأما الأعضاء الحاليون في اللجنة الاستشارية فهم: سلوى عبد الواحد، وغايون بايك، وميريام هيرناندیز، وهانا فورستر، وخو ينغ هوي، وآنا ماريا بالاسيوس، وشارق صديقي، والدكتور شايلاندرا سينغ، وميراي توشيمينينا، وسيلك فايفر.
فريق البحث في سيفيكوس مونيتور: ماريانا بيلالبا باريتو، جوزيف بنديكت، وديبورا لياو، وسيلفيا مباتارو، وآرتي نارسي، وإيني فان سيفرين، وجولييتا زوربريغ.
المحرر: أندرو فيرمين
التحرير/التدقيق اللغوي: مارغريت فيش
التصميم والتخطيط: دييغو لوبيز، وألان زارد، وماثيو ريدينغ سميث
فريق سيفيكوس: كغالاليلو غايبي، وكورنيليوس هانانغ، وتور هودينفيلد، وديفيد كود، وتانيا لوبوانا، وماويثو نكولومبا، وبول مولينداوا، وليزا ماجومدار، وغاياني مارتيروسيان، وإناس بوساديلا، وسيلفيا بويرتو أبوي، وماندیب تيوانا، وإيزابيل روزاليس، وسيباهلي زوما.

هذا العمل مُرخَّص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف - الترخيص بالمثل 0.4 دولي. الآراء المعبَّر عنها هي آراء الأمانة العامة لسيفيكوس ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شركاء البحث في سيفيكوس مونيتور.

قائمة المحتويات

المنهجية ٤
بيانات إحصائية ٥
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-١٩ أو قطاع الأعمال كما العادة؟ ٧
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم ١١
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية ١٢
تطورات إيجابية ١٣
أفريقيا ١٤
الأمريكتان ٢١
منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٨
أوروبا وآسيا الوسطى ٣٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٤١
التوصيات ٤٧
التصنيف الإقليمي ٤٨

تركيا: الشرطة تمنع احتجاجات على الانسحاب من اتفاقية اسطنبول (تصوير رويترز / أوميت بيكتاس عبر غالو إيماجيس)

المنهجية

يهدف سيفيكوس مونيتور إلى تقديم تقييمٍ شاملٍ لظروف عمل المجتمع المدني داخل البلدان خلال فترة معينة. ويحلل الفضاء المدني باعتباره يقوم على احترام حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير في السياسة والقانون والممارسة، وتحمّل الدولة مسؤولية حماية هذه الحقوق الأساسية.

وفي محاولةٍ لتحديد هذه الديناميات على الصعيد العالمي، انخرطت أكثر من ٢٠ منظمة ذات خبرة بحثية من أنحاء العالم في جهود سيفيكوس مونيتور بهدف تقديم قاعدة البيانات اللازمة للعمل على تعزيز الفضاء المدني.

وتضم المستجدات المتعلقة بالفضاء المدني التي يقدمها شركاء البحث في سيفيكوس مونيتور معلوماتٍ نوعية وسردية عن حالة المجتمع المدني في البلد المعني. وتتبنى المعلومات النوعية على مجموعة من الأسئلة التوجيهية وتُجمع بيانات النتائج من جملة من المصادر الأساسية والثانوية. وفي كثير من الحالات، تصدر أحدث البيانات مباشرةً من المجتمع المدني بنفسه في البلد المعني. وأما في البلدان التي تخلو من شركاء البحوث، فيعتمد سيفيكوس مونيتور على مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى الوطنية والإقليمية والدولية لإعداد تحليلٍ عن الفضاء المدني.

[1] في عام ٢٠٢١، أضفنا هونغ كونغ إلى تحليلنا للتصنيف، بشكلٍ منفصلٍ عن الصين.

وبعد ذلك، يقوم فريق سيفيكوس بالتحقق من أحدث البيانات باعتماد طريقة التثليث والتأكد منها وتصنيفها. ويساعد نظام التصنيف على تصنيف المعلومات الواردة في أحدث البيانات ويسمح لنا بتحليل أكثر الانتهاكات والقيود شيوعا والتي تواجهها فئات المجتمع المدني والنشطاء والصحفيون عند الدفاع عن حقوقهم.

ونشر شركاء البحث ما مجموعه ٥٦٨ مستجدا عن الفضاء المدني ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وهو ما اعتمد عليه التحليل الوارد في هذا التقرير. وفيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقييم، تغطي أحدث البيانات المتعلقة بالفضاء المدني ١٥٦ بلدا وإقليما.

وإضافةً إلى المعلومات النوعية المقدَّمة في أحدث البيانات عن الفضاء المدني، يُصْدر سيفيكوس مونيتور تصنيفات للفضاء المدني لـ١٩٧ بلدا وإقليما بهدف إجراء مقارنات على الصعيد العالمي ورصد الاتجاهات مع مرور الوقت[1]. ويُصنَّف الفضاء المدني في كل دولةٍ في إحدى الفئات -مفتوح أو مقيّد أو معرقل أو قمعي أو مغلق- بناءً على منهجية تجمع بين العديد من مصادر البيانات المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وحرية التعبير.

وأضفنا هذا العام مؤشرا كميا جديدا لتقييم درجة احترام حرية التجمع السلمي في كل بلدٍ: مؤشر التجمع السلمي الذي وضعه معهدُ V-Dem. وحلّ هذا المؤشر محل مؤشر مقياس الإرهاب السياسي الذي يقيس مستوى الإرهاب السياسي في البلد المعني. وعندما وُضعت منهجية سيفيكوس مونيتور، اختير باعتباره أفضل مصدرٍ متاح للبيانات لتقييم حرية التجمع السلمي. وأصبح متاحا الآن مؤشرٌ أكثر دقة يقيس القدرة على التجمع علنًا من الناحية العملية.

وبما أن سيفيكوس مونيتور يجري مسحا على مجموعة متنوعة من المقاييس قبل الوصول إلى تصنيف الفضاء المدني لبلد ما، فإن هذا التغيير لم يتسبب في أي تحولات ملموسة في تصنيفاتنا. وكان مقياس الإرهاب السياسي إحدى النقاط البيانية الثلاث التي شكلت النتائج الأساسية، وهو أحد مصادر تدفق البيانات الخمسة التي أدت إلى التصنيفات النهائية. ونظرا إلى استخدام مصادر متعددة للوصول إلى التصنيفات النهائية، جرى تجنب الاعتماد المفرط على أي مصدر محدد للبيانات وتحسّن استقرارُ تصنيفات سيفيكوس مونيتور واستدامتُها أمام التغيرات المنهجية.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

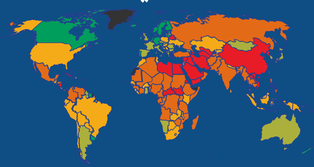

بيانات إحصائية

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

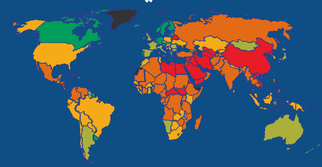

تؤدي منظمات المجتمع المدني والأفراد -النشطاء والصحفيون وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان- دورًا جوهريًّا في الحفاظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعندما يتخذ الناس إجراءً ما، يمكنهم أن يتأكدوا من ضمان الحريات المدنية والديمقراطية واحترامها. ويحقق النشطاء والجماعات والحركات في كثير من الأحيان انتصارات كبيرة تؤدي إلى تأسيس مجتمعات أكثر ديمقراطية ومساواة.

ومع ذلك، يصبح هذا العمل أصعب كل سنة في ظل مواصلة الدول وضع القيود على فضاء العمل. وارتفع عدد الأشخاص القاطنين في البلدان التي تفرض قيودا خطيرة، وتعيش اليوم نسبة ٨٨,٥ في المائة من سكان العالم في بلدان تصنَّف بكونها منغلقة أو قمعية أو معرقلة.

وتُظهر بيانات سيفيكوس مونيتور صورةً مثيرةً للقلق تعكس وجود فضاء مقيد بشكل صارم سنةً تلو الأخرى بالنسبة لكل الأشخاص تقريبا لممارسة الحريات الأساسية: يعيش ٣,١ في المائة فقط من سكان العالم في بلدان تصنَّف بأنها مفتوحة.

أين يعيش سكان العالم؟

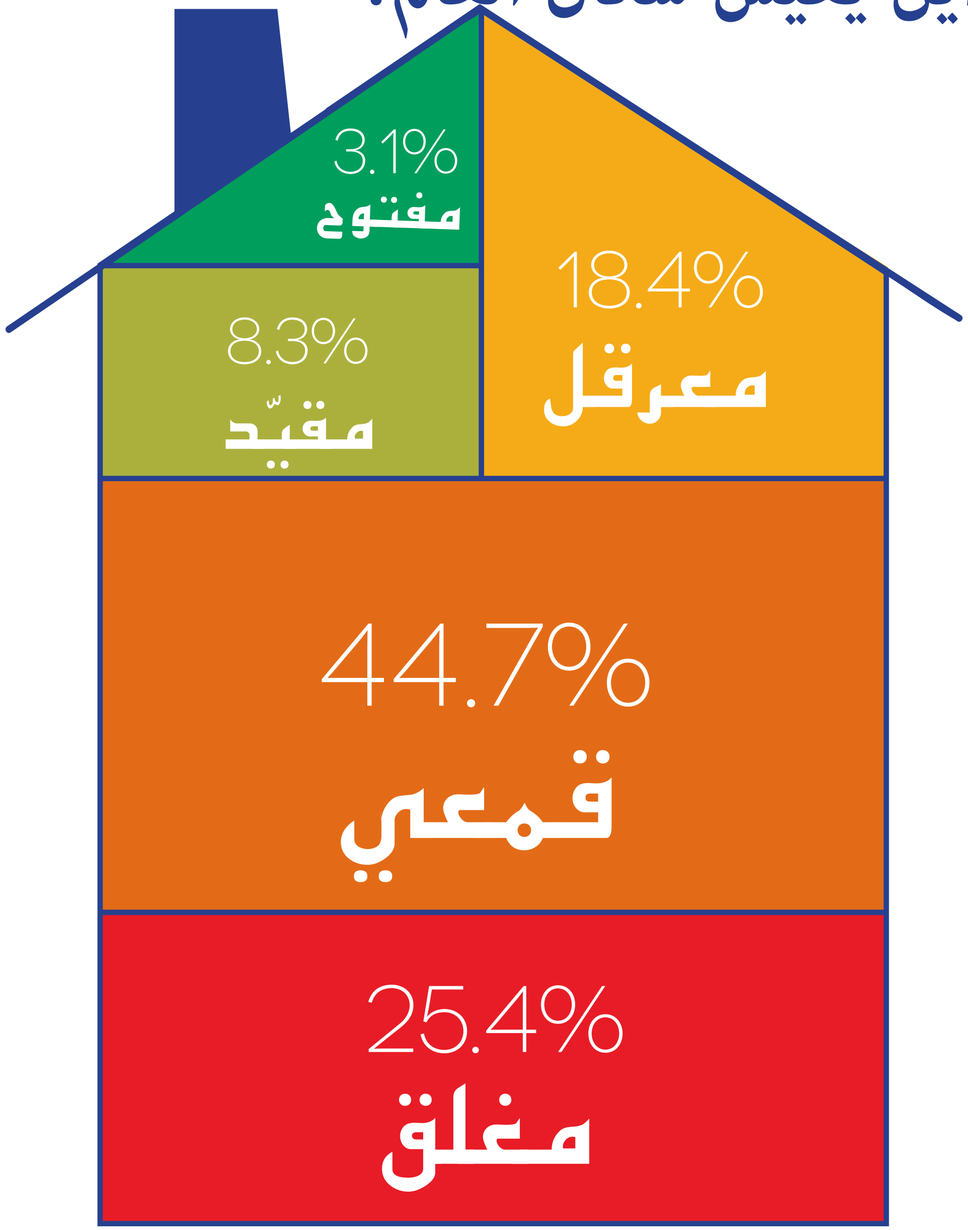

استنادًا إلى بيانات سكان العالم الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

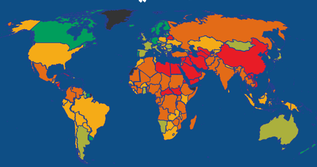

البلدان حسب فئة التصنيف

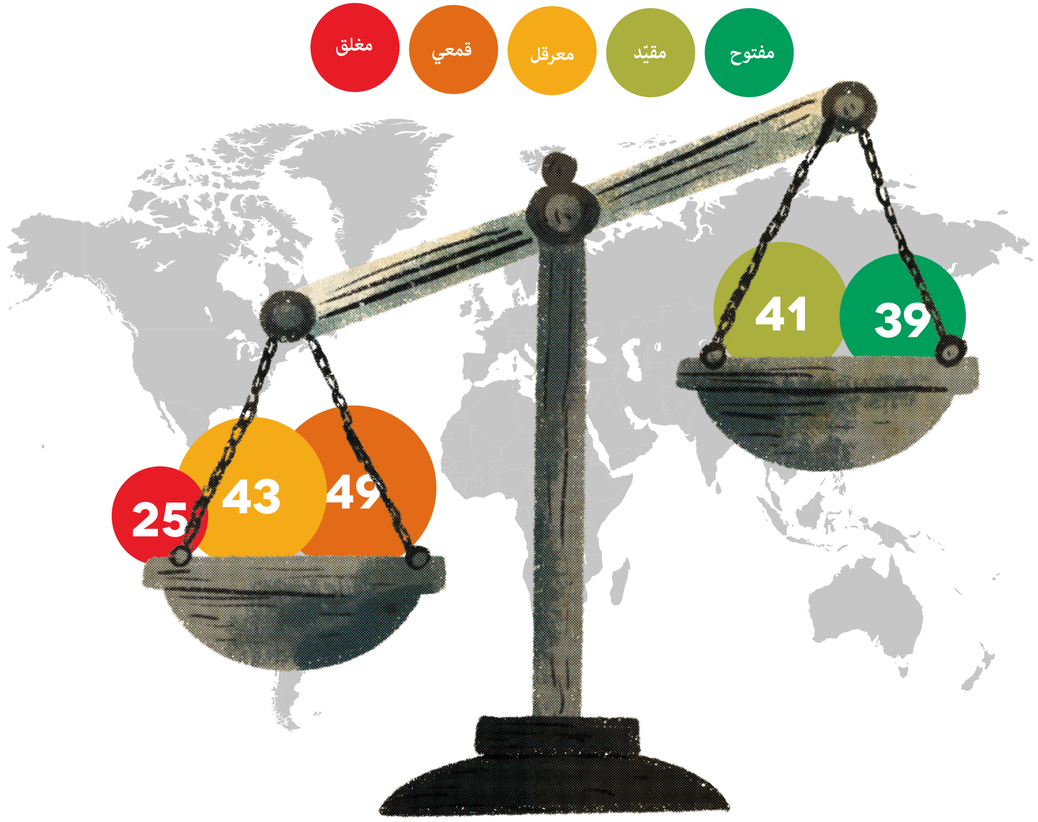

يشير آخر تحديث لتصنيفات سيفيكوس مونيتور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ إلى مواصلة المجتمع المدني العمل في بيئة تزداد عداءً. وتُظهر بياناتنا وجود فضاءات مدنية مغلقة في ٢٥ بلدًا، وفضاءات قمعية في ٤٩ بلدًا، وفضاءات معرقلة في ٤٣ بلدًا، مما يعني تصنيف ١١٧ من أصل ١٩٧ بلدًا على أنها تفرض قيودا خطيرة على الفضاء المدني. وفي المقابل، صُنف ٤١ بلدًا على أنها ذات فضاء مدني مقيّد وحصل ٣٩ بلدًا فقط على تصنيف مفتوح.

منذ تقريرنا السابق الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، شهد الوضع مزيدًا من التراجع: فقد تغيرت تصنيفات الفضاء المدني في ١٤ بلدًا مقارنة بالسنة الماضية. وتفاقم الوضع في ١٣ بلدًا وتحسّن في بلدٍ واحدٍ فقط.

تغيّر تصنيف البلدان

تراجع في التصنيف

بلجيكا	مقيّد	مفتوح
الجمهورية التشيكية	مقيّد	مفتوح
جزر سليمان	مقيّد	مفتوح
بوتسوانا	معرقل	مقيّد
بولندا	معرقل	مقيّد
جنوب أفريقيا	معرقل	مقيّد
هايتي	قمعي	معرقل
الأردن	قمعي	معرقل
مالي	قمعي	معرقل
موزمبيق	قمعي	معرقل
سنغافورة	قمعي	معرقل
بيلاروسيا	مغلق	قمعي
نيكاراغوا	مغلق	قمعي

تحسن في التصنيف

منغوليا	مقيّد	معرقل

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

مرت قرابة سنتين على بداية انتشار كوفيد-١٩، ليغير العالم كما نعرفه. وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية قبل الجائحة، إلا أنها تفاقمت بسببها.

وقد يبدو أن العالم توقف، على الأقل لبعض الوقت، في محاولةٍ للحد من انتشار الفيروس. ولكن أصبح من الواضح بعد وقتٍ وجيز أن العديد من الحكومات المستبدة وكذا بعض الحكومات الديمقراطية لم تحرص حرصًا كاملًا على معالجةً إحدى أكبر حالات الطوارئ الصحية. وبدلًا من ذلك، اغتنمت بعض تلك البلدان الفرصة لمواصلة ترسيخ سلطتها، بإجراء انتخابات لم تكن حرةً أو نزيهةً، وتمديد فترة الرئاسة وسن القوانين لتقويض الفضاء على المعارضة وتقييده. وفي سياق حالة الطوارئ الصحية، تواصل تقييد حق الناس في التعبير والتجمع السلمي متجاوزةً ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي، بمواصلة الأنماط القمعية الموثَّقة في عام ٢٠٢٠.

وبينما وفّرت الجائحة ذريعةً جديدةً، تواصل الحكومات استخدام نفس أساليب القمع في محاولاتها لإيقاف النضال، وإسكات الأصوات المنتقِدة، وسحق المعارضة.

تايلاند: مظاهرات مناهضة للحكومة في بانكوك ، أغسطس 2021 (تصوير Sirachai Arunrugstichai / Getty Images)

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

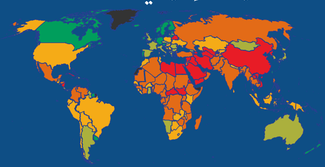

كوبا: ضباط شرطة يعتقلون متظاهرا في هافانا ، يوليو 2021 (تصوير Agencia EFEC)

الاعتقالات تتزايد

يُعد احتجاز المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من أكثر الأساليب الموثَّقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعد الاحتجاز التعسفي انتهاكا صارخا للحرية الشخصية، ولكن قد تشكل عواقب الاحتجاز التعسفي والتجريم في سياق الجائحة تهديدا للحياة بسبب تزايد خطر انتشار الفيروس في الأماكن المغلقة والمزدحمة.

وبينما تتواصل الاحتجاجات في خضم الجائحة العالمية، كانت السلطات في العديد من البلدان عازمةً على تفريق أي شكل من أشكال الاحتجاجات ومنعها. ووثّقت سيفيكوس مونيتور العديد من حالات احتجاز المتظاهرين عندما كانوا يطالبون بالحقوق الأساسية.

وفي بنما، استخدمت الشرطة القوة المفرطة واحتجزت المتظاهرين الذين طالبوا بتوزيع إعانات التعليم على نحوٍ أكثر عدلًا. وفي كولومبيا، خرج الناس إلى الشوارع على إثر الزيادات في الضرائب. واحتُجز الآلاف كجزءٍ من حملةٍ قمعيةٍ قاسية ضد المتظاهرين.

واستمر قمع النشطاء البيئيين حتى في الفترة التي سبقت قمة المناخ ٢٦: فخلال السنة الماضية، وثّقنا حالات احتجاز المتظاهرين في عددٍ من البلدان منها كندا وألمانيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

وأخرجت أيضا الدعواتُ لتحسين الحكم وإجراء انتخابات حرة وشفافة الناسَ إلى الشوارع، ولاسيما في أفريقيا حيث وثّقنا العديد من حالات تفريق الاحتجاجات وحبس المتظاهرين في بلدان منها تشاد وغانا وغينيا والنيجر وأوغندا.

وفي بعض الحالات، لم يكن من الضروري وجود تعبئةٍ شعبيةٍ لفرض قيودٍ على الاحتجاجات. واحتُجز في بعض الأحيان متظاهرٌ سلميٌّ واحدٌ يحمل لافتة، على النحو الموثّق في نيكاراغوا وسنغافورة.

واحتُجز متظاهرون بغض النظر عن مستوى الحرية الذي يعرفه المجتمع المدني. ومع ذلك، أشارت بياناتنا إلى أن هذا الأمر أحد أبرز الأساليب المستخدَمة بشكل خاص في البلدان التي صُنف فضاؤها المدني على أنه مقيّد كما هو موثقٌ في عددٍ من البلدان منها جمهورية شمال مقدونيا والمملكة المتحدة وفرنسا وغانا والأرجنتين.

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

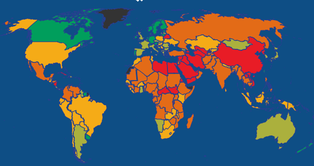

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

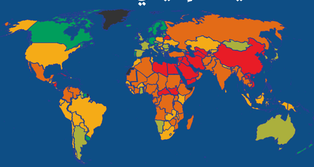

وكان المدافعون عن حقوق الإنسان أيضا في أحيان كثيرة هدفا للاحتجاز التعسفي، رغم دعوات الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للإفراج عن المسجونين بسبب نضالهم للحد من احتمالات إصابتهم بكوفيد-١٩. وتجاهلت الحكومات على نطاقٍ واسعٍ هذه المطالب.

وفي ميانمار، اعتُقل الآلاف واحتُجزوا بصورة تعسفية وقُتل مئات المتظاهرين منذ الانقلاب في شباط/فبراير ٢٠٢١. وفي كوبا التي تستخدم فيها الحكومة الاحتجاز بطريقةٍ منهجيةٍ كأسلوب راسخ منذ زمن طويل، شهد هذا العام حملةً قمعيةً على المعارضة، ولاسيما ضد أعضاء حركة سان إسيدرو، وهي تكتّل للفنانين ينادي بحرية التعبير. وصعّدت نيكاراغوا سجن المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق انتخاباتها المزورة لمنع أية معارضة. وبعد سيطرة طالبان على السلطة، وجد المدافعون عن حقوق الإنسان في أفغانستان أنفسهم أكثر ضعفا مع تزايد الاعتداءات. فعلى سبيل المثال، اعتقلت طالبان موظفًا في إحدى منظمات المجتمع المدني التي يوجد مقرها في كابل وتعرض للضرب المبرح. وسجنت فنزويلا، البلد الذي يواجه أزمةً إنسانيةً خطيرةً نتيجة أزمتها السياسية، عاملين في المجال الإنساني كانوا يحاولون تقديم مساعداتٍ لأكثر الناس احتياجا.

ويُحتجز المدافعون عن حقوق الإنسان غالبًا في أكثر البلدان حاجةً لعملهم: حيث يُصنف الفضاء المدني باعتباره قمعيا أو مغلقا.

وبالمثل، تَواصل احتجاز الصحفيين بسبب تقديم تقارير عن قضايا بالغة الأهمية بخصوص الحكومة في بلدان منها الأردن، حيث اعتُقل صحافي ورسام كاريكاتير بسبب رسم كاريكاتير ينتقد الصفقة الأخيرة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وفي الصومال. واعتُبر أيضا سوء إدارة حالة المهاجرين واللاجئين مسألةً حساسةً عند بعض الحكومات التي سجنت صحفيين حاولوا إعداد تقارير عنها في بلدان منها البوسنة والهرسك واليونان.

واحتُجز صحفيون خلال تغطيتهم الاحتجاجات بصورة تعسفية في العديد من البلدان، منها الأرجنتين واليونان والهند وبنما وتونس والولايات المتحدة الأمريكية.

وصُنف أيضا التهديدُ والمضايقات، التي تُعتبر في كثير من الأحيان أساليب أكثر دهاءً في القمع، ضمن أبرز خمسة أساليب تستخدمها عادةً الحكومات والمجموعات غير الحكومية والأفراد؛ وتشكّل هذه الأساليب خطرًا إضافيا بحيث تمهد الطريق أمام أشكالٍ أكثر عنفًا للقمع.

ونتيجةً بشكلٍ جزئيٍّ للجائحة، شهدت هذه السنة أيضا انتشار تشريعات تروم فرض مزيدٍ من القيود على الحريات المدنية. وبوجهٍ خاصٍّ، كانت هناك زيادة كبيرة في القوانين المُقترحة أو الصادرة أو المُعدَّلة بالهدف المعلن المتمثل في التصدي للمعلومات المغلوطة؛ ولا تتماشى معظم هذه القوانين مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وتُستخدم عمليا في الغالب لتجريم التعبير.

ميانمار: شرطة مكافحة الشغب تعتقل متظاهرين مناهضين للانقلاب ، فبراير 2021 (تصوير Hkun Lat / Getty Images)

ومع أن الفضاء المدني يواصل تدهوره عالميا، تُظهر السنوات الأخيرة أيضا مدى مرونة المجتمع المدني في العمل حتى في السياقات الصعبة، ورغم كل العقبات استمر المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء والمتظاهرون والصحفيون في النضال من أجل الحقوق والمطالبة بها.

أبرز عشرة انتهاكات على الصعيد العالمي

1. احتجاز محتجّ(ين)

2. التهديد

3. قوانين مقيّدة للحريات

4. الهجوم على صحافي.ة

5. المضايقات

6. احتجاز صحافي.ة

7. الرقابة

8. اعتقال مدافع.ة عن حقوق الإنسان

9. استخدام القوة المفرطة

10. تفريق الإحتجاجات

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

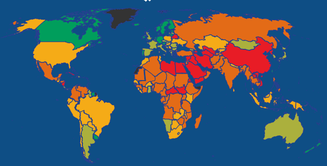

فنلندا: اعتقال المئات في احتجاجات انتفاضة الخريف ضد أزمة المناخ (صورة Creditelokapina عبر Twitter)

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

نلاحظ اتجاهات مشتركة وبعض الاختلافات الإقليمية عبر المناطق الخمس التي يشملها التحليل. فعلى سبيل المثال، يُعد احتجاز الصحفيين أكثر انتهاكٍ موثقٍ للفضاء المدني شيوعا في أفريقيا. وفي الأمريكتين، يُعد تهديد المتظاهرين واحتجازهم أكثر انتهاكين يجريِ الإبلاغ عنهما على نحو متكرر. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تعد التشريعات التقييدية أكثر الأساليب الموثقة. ويتصدّر احتجاز المتظاهرين القائمة في أوروبا وآسيا الوسطى. وأما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أكثر انتهاكٍ يبلَّغ عنه على نحو متكرر هو احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان.

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

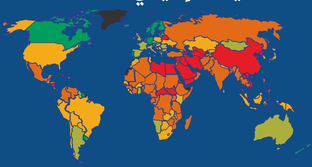

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

لا يتأثر كل شخصٍ على نحوٍ متساوٍ بالقيود المفروضة على الفضاء المدني. وتستمر تقارير سيفيكوس مونيتور في الإشارة على نحوٍ متكرر إلى المجموعات المدافعة عن حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان، وذلك في ٣٢ في المائة من المستجدات.

وتضم الوثائق حالات كانت فيها النساء هدفا لانتهاكات تكون في الغالب ذات طابع جنساني. فعلى سبيل المثال، في ماليزيا، تعرضت مدافعة بيئية للتهديد، بطرق منها رسالة صريحة جنسيا عبر واتساب تضم ملصقا غير لائق لها ومعلوماتها الشخصية. واستُخدمت أساليب تهديد مماثلة ضد صحفيات في لبنان وصربيا. وإضافةً إلى ذلك، تستهدف الاعتداءات في كثير من الأحيان الصحفيات خلال تغطيتهن الاحتجاجات. وواجهت النساء خلال احتجازهن في كثير من الأحيان العنف الجنساني. وفي مصر، تعرضت الصحافية المستقلة سلافة مجدي للاعتداء الجسدي والجنسي أثناء احتجازها لدى الشرطة.

ولكن رغم القيود، قادت النساء في كثير من الأحيان أبرز الاحتجاجات وواصلن المطالبة بحقوقهن. وخلال السنة الماضية، ركزت الاحتجاجات على حقوق المرأة، بما في ذلك الاحتجاج ضد العنف الجنساني في النمسا وكندا وباكستان ومالي والمكسيك وجنوب أفريقيا، والاحتجاج من أجل حماية الحقوق الإنجابية في بلدان مثل شيلي وكرواتيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وبولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقادت النساء الاحتجاجات المنادية بالعدالة المناخية، في بلدان منها السنغال، وتظاهرت النساء في أفغانستان للمطالبة بالحق في العمل والتعليم في ظل الحكومة الجديدة التي تقودها طالبان.

وعالميا، تضم المجموعات الأخرى المشار إليها على نحو منتظم المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، والفئات المدافعة عن حقوق العمال، والجماعات المدافعة عن الحقوق البيئية، والشباب.

الفئات الأكثر انخراطا في حوادث المجتمع المدني

1. النساء

2. الجماعات المدافعة عن الحقوق البيئية

3. الفئات المدافعة عن حقوق العمال

4. المثليات.ين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين

5. الشباب

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

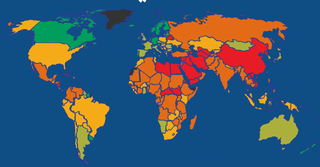

تطورات إيجابية

رصدت متابعتنا تطورات أيضا في ظروف الفضاء المدني. ووثّق سيفيكوس مونيتور العديد من الحالات التي عرف فيها الفضاءُ المدني انفتاحا وأحرزت فيها الدولُ تقدمًا في تعزيز احترامها للحريات الأساسية.

ووثّق سيفيكوس مونيتور حالات دافعت فيها قرارات المحاكم عن الفضاء المدني أو وسعت نطاقه. فعلى سبيل المثال، رفضت المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية في كندا طلبا قدمته شركة تيل سيدار (Teal Cedar) لتوسيع نطاق أمر قضائي ضد المتظاهرين المحتجين على قطع الأشجار في غابة فيري كريك (Fairy Creek)، مؤكدة حقهم في التعبير والتجمع السلمي. وفي تركيا، ألغت محكمةٌ في أنقرة الحظر الذي فرضته رئاسة الجامعة التقنية للشرق الأوسط على مسيرة الفخر التاسعة التي نظمها مجتمع الميم التابع للجامعة في الحرم الجامعي في عام ٢٠١٩. وفي كوستاريكا، صدّقت المحكمة الدستورية على أن احتجاز أحد الصحفيين كان تعسفيا لأنه عرقل العمل الصحفي.

وفي البوسنة والهرسك، احتفل النشطاء بانتصارٍ بارزٍ لحرية التجمع السلمي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين بعدما تحملت حكومة مدينة سراييفو تكاليف الإجراءات الأمنية الإضافية خلال مسيرة الفخر. وهي سابقةٌ محمودةٌ لأن التشريعات تنص على أن تلك التكاليف يتحمّلها منظمو الاحتجاجات، وهو ما يقوض الحق في الاحتجاج. واتُّبع النهج نفسه في النرويج، حيث أُدرِجت تكاليف مسيرة فخر أوسلو في ميزانية ٢٠٢٢.

ونتجت هذه التغييرات الإيجابية عن الجهود المستمرة التي يبذلها المدافعون عن الحقوق، مما يعزز الحاجة إلى حماية الفضاء المدني وتعزيزه.

البوسنة والهرسك: انتصار لمنظمي مسيرة الفخر ، حيث تحملت حكومة مدينة سراييفو تكاليف الإجراءات الأمنية الإضافية (تصوير رويترز / دادو روفيتش عبر جالو إيماجيس).

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

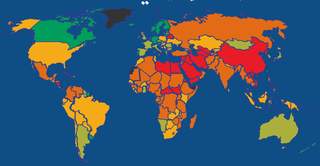

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

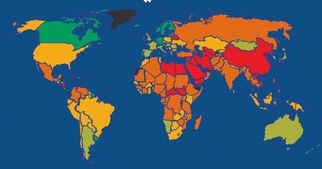

لمحة عن التصنيفات

صُنفت ستة بلدان بأنها مغلقة و٢٤ بأنها قمعية و١٣ بأنها معرقلة من أصل ٤٩ بلدا في أفريقيا. فالفضاء المدني مفتوحٌ في الدولتين الجزريتين الرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيب، ومقيّدٌ في أربعة بلدان. ومنذ التحديث السابق، تدهورت تصنيفات الفضاء المدني في بنين[٢] وبوتسوانا ومالي وموزمبيق وجنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من توثيقنا فرض قيودٍ خطيرة على الفضاء المدني في جنوب أفريقيا على مدى سنوات عديدة، شهد هذا العام استمرار هذا التدهور، مما دفع البلد إلى تصنيفه في فئة البلدان المعرقلة. ويرجع سبب تراجع تصنيف جنوب أفريقيا إلى استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، وتصاعد المضايقات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم التعسفي وقتلهم.

ووُثّق استخدام القوة المفرطة والمميتة في حالات مختلفة، بما في ذلك في آذار/مارس ٢٠٢١ عندما قتلت الشرطة أحد المارة، وهو مثوكوزيسي نتومبا، بالرصاص خلال تفريقها احتجاجا للطلاب من جامعة ويتس. واستخدمت السلطات أيضا القوة المفرطة ضد المدافعين عن البيئة من مجتمعات التعدين الذين نظموا احتجاجات مناهضة للتعدين.

ويواجه المبلغون عن المخالفات وزعماء النقابات العمالية خطر تعرّضهم للاغتيال. وأُطلق النار على رابيتا ديوكاران، وهي شاهدة رئيسية في التحقيق في عمليات شراء احتيالية لمعدات الحماية الشخصية المتعلقة بكوفيد-١٩ قام بها مسؤولون رفيعو المستوى، وقُتلت في ما يعتقد المحققون أنها عملية مستهدَفة. وبالمثل، قُتل بالرصاص ماليبونغوي مدازو، وهو أحد منظمي النقابة الوطنية لعمال الحديد في جنوب أفريقيا، أمام الملأ في خضم منازعات عمالية في آب/أغسطس ٢٠٢١.

ويتعرض الصحفيون أيضا لمراقبة السلطات، كما حصل مع جيف ويكس، وهو صحفي من وكالة نيوز٢٤ وُضع في هاتفه جهاز تنصت لتعقب هاتفه في محاولةٍ لتحديد مصادره، عقب تغطيته التي أثارت استياء الشرطة.

وإضافة إلى ذلك، ما فتئت تتدهور حالة مجتمع الميم في جنوب أفريقيا. فعلى الرغم من الإطار التشريعي التقدمي لحقوق مجتمع الميم، يعيش نشطاء وأفراد مجتمع الميم ويعملون في بيئة معادية تتسم بخطاب الكراهية والتهديد بالقتل والقتل.

ونادرا ما يُحاسب المسؤولون عن تلك الانتهاكات سواء من المجموعات الحكومية أو غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، مع أن البلد احتفى في آب/أغسطس ٢٠٢١ بالذكرى التاسعة لمذبحة ماريكانا التي أودت بحياة ٣٤ عاملٍ من عمال المناجم كانوا يتظاهرون للمطالبة بأجور عادلة وخلفت أكثر من ٧٠ جريحا، فإن الناجين من المذبحة وأسر عمال المناجم المقتولين ما زالوا ينتظرون تحقيق العدالة.

[٢] تراجع تصنيف بنين في أيار/مايو ٢٠٢١.

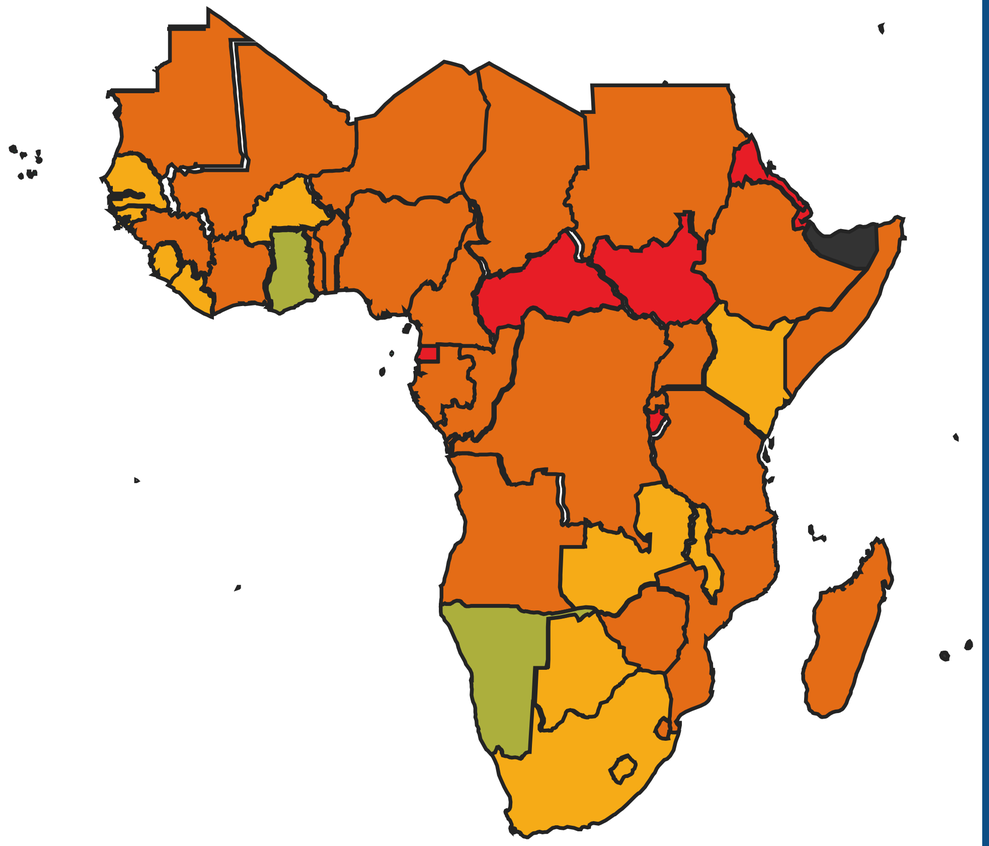

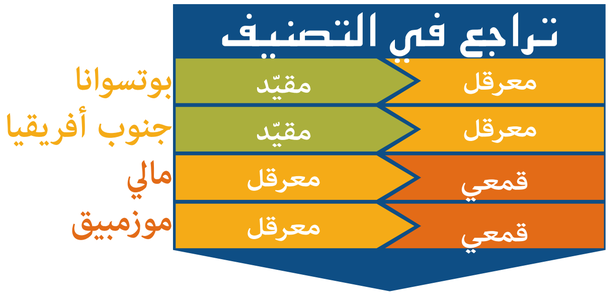

وتراجع تصنيف بوتسوانا ليصبح فضاؤها المدني معرقلا بعد أن شهد البلد تزايد عدد الاعتقالات والاعتداءات في صفوف المتظاهرين الذين طالبوا الحكومة بالمساءلة أو أظهروا فساد الحكومة أو اشتكوا من الكساد الاقتصادي أو غيرها من المسائل. ويتواصل استخدام أحكام قانون النظام العام المعيبة، التي تفسرها السلطات بضرورة الحصول على ترخيص للاحتجاج، لإعاقة الحق في التجمع السلمي. ويتعرض الصحفيون للمراقبة، مع وجود تقارير تظهر أن الحكومة تستخدم برامج التجسس للاستفادة من البيانات واستخراجها من أجهزة الصحفيين، على غرار حالة الصحفي أوراتيل ديكولوغانغ. وأصبح اعتقال الصحفيين بصورة تعسفية ومصادرة أجهزتهم ممارسةً معتادةً لدى قوات الأمن في بوتسوانا.

ومنذ الانتخابات التشريعية المتنازع عليها في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٠، شهدت مالي انقلابَين عسكريين. وتراجع تصنيف فضائها المدني من معرقل إلى قمعي. وأطاح ضباط عسكريون تحت شعار اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب بالحكومة في انقلاب عسكري بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠ عقب الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة التي قادها ائتلاف حركة ٥ حزيران/يونيو - التجمع من أجل مالي، ونُظمت في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢٠؛ وقُتل ١١ شخصا على الأقل وأصيب ٨٠ جريحا على الأقل ما بين ١٠ و١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٠ بينما كان الوصول إلى شبكة الإنترنت مقيدا. واعتَقل أفرادٌ في القوات المسلحة الرئيسَ الانتقالي باه ندواه ورئيس الوزراء موكتار وان في الانقلاب الثاني في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١ بعد الإعلان عن إعادة تشكيل الحكومة. وفي الوقت ذاته، ساد العنف في وسط وشمال البلاد وارتكبت قوات مسلحة غير حكومية، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة، وقوات الأمن الحكومية انتهاكات حقوقية.

وتراجع تصنيف الفضاء المدني لموزمبيق من معرقل إلى قمعي. ويتسم الفضاء المدني للبلاد بقيود غير مبررة على حرية التعبير وبيئة متردية للصحفيين ونشطاء المجتمع المدني. وأصبحت الاعتداءات والتهديدات والمضايقات التي تطال الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان شائعة على نحو متزايد. ومازال مكان وجود الصحفي إبرايمو أبو ماروكو الذي كان يعمل في إحدى الإذاعات المجتمعية مجهولا منذ اختفائه في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ في بالما، كابو دلغادو. وأوردت تقارير بأنه قال في آخر رسالة نصية بعثها إنه كان "محاطا بقوات عسكرية". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قُتل أناستاسيو ماتافيل بعد إطلاق النار عليه، وهو ناشط في المجتمع المدني ومؤسس منتدى المنظمات غير الحكومية من أجل غزة (FONGA) ومديره، في مدينة شاي شاي، في محافظة غزة في موزمبيق، عقب مشاركته في دورة تدريبية عن رصد الانتخابات. وفي آب/أغسطس ٢٠٢٠، اقتُحم مقر المنبر الإعلامي 'قناة موزمبيق' وأُضرمت فيه النار باستخدام قنابل حارقة. وقد سبق أن أجرى هذا المنبر الإعلامي تحقيقا عن الفساد وأعد تقارير عنه. وفي الوقت نفسه، منعت السلطات منظمات المجتمع المدني والصحفيين من الوصول إلى المناطق المتأثرة بالتمرد المسلح في كابو دلغادو والمقاطعات المجاورة للعمل فيها وتقديم تقارير منها حيث تعرف وجودا مكثفا للنازحين داخليا.

القيود المفروضة على الفضاء المدني

في أفريقيا، كان الانتهاك الأكثر شيوعا للفضاء المدني الذي سجله سيفيكوس مونيتور خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو احتجاز الصحفيين، تليه الرقابة واعتقال المتظاهرين والاعتداءات على الصحفيين وتعطيل الاحتجاجات.

أبرز ٥ انتهاكات في أفريقيا

1. احتجاز صحافي.ة

2. الرقابة

3. احتجاز محتج(ين)

4. الهجوم على صحافي.ة

5. تفريق الإحتجاجات

استنادًا إلى 95 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة ما بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

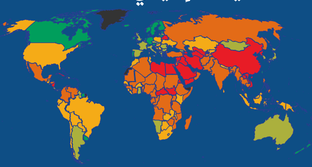

احتجاز الصحفيين

وثّقت سيفيكوس مونيتور احتجاز الصحفيين في ٢٤ بلدا على الأقل في أفريقيا، مما يجعله مرة أخرى أبرز انتهاك يُرتكب في المنطقة، كما كان الوضع في عام ٢٠٢٠.

وفي العديد من الحالات، احتُجز الصحفيون بسبب انتقاد تقاريرهم السلطات، أو تركيزها على قضايا تعتبر حساسة مثل الفساد. واعتُقل العديد من الصحفيين في الصومال التي تواجه فيها وسائل الإعلام والصحفيون هجوما مستمرا بلا هوادة. واعتقل ضباط الشرطة الصحافي المستقل أحمد بوتان عرب في شباط/فبراير ٢٠٢١ بعد نشره شريط فيديو على فيسبوك يُظهر مقابلات مع السكان عن آرائهم حول خطاب ألقاه رئيس ولاية بونتلاند سعيد عبد الله دني. واحتُجز لمدة يومين قبل الإفراج عنه دون توجيه تهم إليه. وفي السودان، احتجزت الشرطة الصحفي عثمان هاشم في بورتسودان في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ وأُفرج عنه بعد ذلك بكفالة على خلفية منشوراته على فيسبوك التي تدعي حدوث الفساد في عهد الوالي السابق. وداهمت الشرطة في تشاد المحطة الإذاعية راديو إف إم ليبيرتي (Radio FM Liberté) واعتقلت ٣٠ صحفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، عندما خططت المحطة الإذاعية لإجراء مقابلة مع منظمي منتدى المواطن، وهو بديل ينظمه المواطنون للمنتدى الوطني الجامع الذي تقوده الحكومة. وفي زمبابوي، أمضى الصحافي هوبويل شينونو ثلاثة أسابيع في السجن بسبب تغريدة عن وحشية الشرطة المزعومة خلال إنفاذ إجراءات الإغلاق المتعلقة بكوفيد-١٩ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ووُجهت له تهمة 'نشر أكاذيب تضرّ بالدولة'، مع أنها مادة أبطلها الدستور الزمبابوي في عام ٢٠١٤.

وظل احتجاز الصحفيين وتعرضهم للاعتداءات خلال الفترات الانتخابية أو أثناء تغطية النزاعات مسألةً مثيرةً للقلق في أفريقيا. وبعد انتخابات رئاسية مثيرة للجدل ومشكوك فيها في كوت ديفوار، اعتقلت الشرطة الصحفي الإذاعي ياو ألكس ألان كليمون، رغم تقديم نفسه بصفته صحافي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، إلى جانب ٢٠ آخرين، في مقر إقامة المرشح الرئاسي المعارض هنري كونان بيدي حيث كان يغطي مؤتمرا صحفيا. واحتُجز الصحفي لمدة خمسة أيام. وفي إثيوبيا، احتُجز ١٥ عاملا في وسائط الإعلام ما بين ٣٠ حزيران/يونيو و٢ تموز/يوليو ٢٠٢١ عقب الانتخابات العامة التي نُظمت في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٢١ ووسط صراع متفاقم في تيغراي ومناطق أخرى.

وفي العديد من البلدان، احتُجز صحفيون بسبب اتهامات أو تهمة التشهير، وهي جريمة مازالت مجرَّمةً في العديد من البلدان في المنطقة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُحتجز الصحفيون بشكل اعتيادي بتهمة التشهير الجنائي أو شتم السلطات. وفي توغو، احتجزت القوات الأمنية كارلوس كيتوهو، الصحفي والمحرر في صحيفة l'Indépendant Express، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بسبب تهم التشهير لمدة أربع ليالٍ. وفي أوغندا، أمرت محكمة كبار القضاة بوغندا رود باحتجاز بيدسون كارير وداريوس ماغارا، وهما صحفيان يعملان على شبكة الإنترنت لصالح درون ميديا وإيست أفريكان ووتش، وُجهت لهما تهم جنائية بموجب المادة ١٧٩ من القانون الجنائي على إثر نشر ادعاءات ضد شركة للبنية التحتية. وعلى الرغم من إلغاء تجريم مخالفات الصحافة، تَواصل سجن الصحفيين في غينيا على خلفية مجموعة من التهم، بما فيها التشهير و'شتم رئيس الدولة'.

وظل الصحفيون معرضين للاعتداءات الجسدية والاحتجاز خلال تغطية الاحتجاجات. واحتُجز أديولا أولاديبوبو، وهو صحفي يعمل لدى مؤسسة الصحافة الاستقصائية، لمدة وجيزة خلال تغطيته احتجاجات يوم الديمقراطية في حزيران/يونيو في نيجيريا. واعتدت قوات الأمن في الكاميرون جسديا على العديد من الصحفيين واحتجزتهم لمدة وجيزة خلال تغطيتهم احتجاجا للمعارضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وبالمثل، احتُجز صحفيون في دول أخرى منها ليبيريا وموزمبيق والصومال خلال تقديمهم تقارير عن الاحتجاجات. وفي الصومال، اعتقلت مخابرات بونتلاند وضباط جهاز الأمن الصحفي كيلوي عدن فرح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك بعد يوم من تغطيته الاحتجاجات في غاروي ضد انخفاض قيمة العملة وزيادة التضخم. وواجه الصحفي تهمًا زائفةً تشمل الشروع في القتل و'نشر أخبار كاذبة وازدراء الأمة أو الدولة'. وحُكم عليه مرتين وأُفرج عنه في النهاية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢١ بعد قضاء ٨٤ يومًا في السجن.

الصومال: اعتقال الصحفي المستقل أحمد بوطان عرب في فبراير في بوساسو (الصورة من تويتر)

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

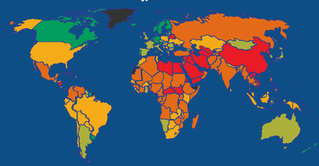

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

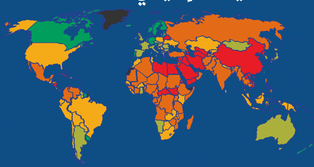

الرقابة

يتضرر الصحفيون من الرقابة إلى جانب الاحتجاز. ويتمثل أحد أشكال الرقابة في إيقاف عمل المنافذ الإعلامية ووقف النشر. ففي توغو، تعلّق الهيئة التنظيمية الوطنية المشرفة على وسائل الإعلام، أي الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والتواصل، بشكل اعتيادي المنافذ الإعلامية. وفي شباط/فبراير ٢٠٢١، أوقفت الهيئةُ العليا للاتصال السمعي البصري والتواصل المنفذَ الإعلامي ألتيرناتيف (Alternative) لمدة أربعة أشهر بناءً على اتهاماتٍ بنشر معلومات خاطئة عقب شكوى تقدم بها وزير تخطيط المدن والإسكان وإصلاح الأراضي، بعد شهرٍ من إصدارِ الهيئة التنظيمية أمرا بوقف صحيفة لانديبوندون إكسبرس (l'Indépendant Express) جميع عملياتها الإلكترونية والورقية، وطلبِها من المحكمة الابتدائية في لومي سحب رخصة عمل الصحيفة.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٢١، أوقفت الهيئة التنظيمية الوطنية المشرفة على وسائل الإعلام في بوركينا فاسو المجموعة الإعلامية أوميغا ميديا (Omega Médias) لمدة خمسة أيام بسبب تهمٍ تتعلق ببث 'معلومات خاطئة' بعد هجوم إرهابي مميت في سولهان. وفي ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢١، سحبتْ السلطات الإعلامية في إثيوبيا الترخيص من المنفذ الإعلامي المستقل أديس ستاندرد (Addis Standard)، لاتهامه بنشر محتوى يقوض الأمن القومي. واستُهدف المنفذ الإعلامي الإخباري بسبب تغطيته نزاع تيغراي. وسُمح له باستئناف نشاطه في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٢١ بعد التوصل إلى اتفاق مع الهيئة التنظيمية المشرفة على وسائل الإعلام. وأوقفت الهيئة التنظيمية المشرفة على وسائل الإعلام في تشاد اثنتي عشرة صحيفة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاثة أشهر بسبب 'عدم الامتثال للقانون' بينما بُعثت رسائل إلى ثلاث جهات أخرى تهدد بفرض عقوبات. وأوقفت الهيئة التنظيمية المشرفة على وسائل الإعلام في السنغال المحطتين التلفزيتين الخاصتين سين تي في (Sen TV) ووالف تي في (Walf TV) لمدة ٧٢ ساعة بسبب 'استمرارها في اعتمادها منطق انتهاك الأنظمة عبر بث صور العنف مرارا وتكرارا'. وحذّرت الهيئة التنظيمية قبل يومٍ، أي في ٣ آذار/مارس ٢٠٢١، من نشر محتوى 'يتغاضى عن العنف بصورة صريحة أو ضمنية'، أو 'يحرض على الاضطرابات العامة' أو 'يحتمل أن يشكل تهديدا للاستقرار الوطني أو التماسك الاجتماعي' فيما يتعلق بتغطية احتجاجات مارس والاشتباكات التي تلت اعتقال زعيم المعارضة عثمان سونكو.

وإلى جانب إيقاف المنافذ الإعلامية، كانت هناك بعض حالات حظر المحتوى. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، حظر مجلس كينيا المعني بالأفلام والتصنيف الفيلمَ الوثائقي الكيني 'أنا صامويل' (I am Samuel) الذي يعرض علاقة حميمية بين رجلين ويؤكد أهمية حياة أفراد مجتمع الميم. وصرح المجلس بأن الفيلم الوثائقي كان محاولة متعمّدة للترويج لزواج مثليي الجنس. ويحظر القانون الجنائي المثلية الجنسية بموجب المادة ١٦٥. وفي الفترة التي سبقت كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ في أوغندا، أُعلن عن منع القنوات التلفزية من استضافة السياسيين الذين يرتدون قبعة حمراء، في إشارةٍ إلى زعيم المعارضة روبيرت كياغولاني، والتهديد بمقاضاتها إذا لم تلتزم بالحظر. وأصدر الملك مسواتي، الحاكم المطلق لإسواتيني، تعليمات للمحطات الإذاعية الحكومية لوقف بث الموسيقى التي تنتجها مجموعات الغوسبل التي يملكها عضوان في البرلمان ينتقدان نظامه.

ومرة أخرى، كانت القيود الموضوعة على الإنترنت أمرا شائعا حيث تُطبّق في كثير من الأحيان في سياق الانتخابات أو الاحتجاجات الجماهيرية. وفي جمهورية الكونغو، توقفت إمكانية الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قبل ساعات من انطلاق الانتخابات الرئاسية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٢١، وهو توقّفٌ دام ثلاثة أيام خلال فرز الأصوات. وبالمثل، تعطّلت إمكانية الوصول إلى الإنترنت لمدة ١٠ أيام في شباط/فبراير بعد الاحتجاجات والاشتباكات اللاحقة للانتخابات في النيجر. ووُضعت أيضا قيودٌ على الإنترنت والهواتف، بما في ذلك التعطيل الكامل وفرض القيود على وسائل التواصل الاجتماعي في تنزانيا أثناء انتخاباتها العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وفي تشاد في شباط/فبراير ٢٠٢١، بالتزامن مع مداهمة مقر إقامة زعيم المعارضة يايا ديلو قبل الانتخابات الرئاسية في تشاد التي نُظمت في نيسان/أبريل ٢٠٢١، وفي غينيا بعد الإعلان عن النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠؛ وشهدت أيضا احتجاجات واشتباكات مميتة بعد الانتخابات. وفي إسواتيني، تعطل الإنترنت في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٢١ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بعد استمرار الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية. وأعلن وزير الإعلام والثقافة في نيجيريا، الحاج لاي محمد، في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١ عن تعليق جميع عمليات تويتر إلى أجل غير مسمى بحجة 'استخدام المنصة المستمر في أنشطة قادرة على تقويض وجود الشركات في نيجيريا'. وجاء التعليق بعد حذف تغريدة الرئيس النيجيري محمد بخاري التي اعتبرتها تويتر تنتهك 'سياسات تويتر'.

احتجاز المتظاهرين

يتزامن في كثير من الأحيان اعتقال المتظاهرين، وهو ثالث أكثر انتهاك موثّق في أفريقيا، مع تفريق الاحتجاجات واستخدام القوة المفرطة، التي تفضي في بعض الحالات إلى مقتل المتظاهرين والمارة. وجرى توثيق احتجاز المتظاهرين في ٢٠ بلدا على الأقل.

وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في تشاد، وقعت احتجاجات رافضة لفترة سادسة محتملة للرئيس آنذاك إدريس ديبي في شباط/فبراير وآذار/مارس، نظمها واكيت تاما، التحالف المكون من منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، رغم حظر الاحتجاج. وفي شباط/فبراير ٢٠٢١، اعتُقل أكثر من ١٠٠ شخص في أنحاء البلاد، مع اتهام ١٤ شخصا على الأقل، بمن فيهم المدافع عن حقوق الإنسان محمد نور أحمد إبيدو، 'بالاعتداء والضرب' و'الإخلال بالنظام العام' و'تدمير ممتلكات الدولة'. وفي آذار/مارس ٢٠٢١، فرّقت قوات الأمن الاحتجاجات باستخدام وسائل منها الغاز المسيل للدموع، عندما اعتُقل قائدان من قادة المجتمع المدني. واعتُقل عشرات الناس الآخرين خلال الاحتجاجات التي نُظمت في ٢٧ آذار/مارس

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

إيسواتيني: الاحتجاجات ضد النظام الملكي في إيسواتيني على الحدود بين جنوب إفريقيا وإسواتيني (تصوير نيليوس رادمان / غالو إيماجيس عبر غيتي إيماجز)

٢٠٢١. وبعد الوفاة غير المتوقعة للرئيس ديبي والانقلاب العسكري اللاحق، اندلعت احتجاجات مطالبة بعودة الحكم المدني في شهرَي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٢١. وأثناء تلك الاحتجاجات، قُتل ١٦ شخصا واعتُقل أكثر من ٧٠٠ شخص.

وفي إسواتيني، بدأت الاحتجاجات المطالبة بإصلاحات ديمقراطية ودستورية في حزيران/يونيو ٢٠٢١ وتواصلت خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ قبل أن تندلع مجددا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وقُتل أكثر من ٨٠ شخصا منذ اندلاع الاحتجاجات في حزيران/يونيو ٢٠٢١.

وفي السنغال، يُعتقل الناس بصورة منتظمة خلال الاحتجاجات. واعتُقل ١٠٠ شخص على الأقل في احتجاجات واشتباكات في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٢١ بعد اعتقال زعيم المعارضة عثمان سونكو، بما في ذلك ١٧ امرأة حاولن التظاهر قرب مقر إقامة سونكو في داكار بعد أن رفع التجمع الوطني الحصانة البرلمانية عنه في شباط/فبراير ٢٠٢١. وقُتل ثمانية أشخاص على الأقل خلال الاحتجاجات والاشتباكات، حيث قُتل بعضهم بسبب استخدام قوات الأمن القوة بشكل مفرط، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢١، اعتُقل العديد من النشطاء خلال احتجاج ضد قانون مكافحة الإرهاب التقييدي. وأُفرج عنهم في اليوم الموالي.

وفي كينيا، اعتُقل العديد من المتظاهرين المدافعين عن حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٢١ خلال أحد الاحتجاجات ضد وحشية الشرطة خلال إجراءات الإغلاق. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين. واحتشد المتظاهرون في نيجيريا أيضا ضد وحشية الشرطة في احتجاجات نيجيريا ضد "سارس" (#EndSARS) اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ فصاعدا. وقالت الجهة المعنية بالمساعدة القانونية إنها تلقت تقارير عن اعتقال أكثر من ٣٥٠ متظاهرا. وواجهت احتجاجات نيجيريا بقيادة الشباب المناهضة لوحشية الشرطة في جميع أنحاء البلاد عنفا مفرطا، مع مقتل ١٢ شخصا على الأقل عند بوابة ليكي في ولاية لاغوس يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وفي أوغندا، بدأت حملة للدعوة إلى إنهاء وحشية الشرطة في أوغندا بعد اعتقال الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان نانا موافريكا مباريكوا نالونغو واحتجازها لدى الشرطة بسبب التظاهر ضد وحشية الشرطة في نتيندا، كامبالا. واتسمت الأشهر التي سبقت الانتخابات العامة في أوغندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ بعنف الشرطة ووحشيتها ضد المتظاهرين ومؤيدي المعارضة.

وفي بوتسوانا، اعتُقل العديد من الأشخاص في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ بسبب تنظيم احتجاجات سلمية تطالب بمساءلة الحكومة وتندد بفسادها وغيرها من القضايا. واعتُقل القس ثوسو ثيبغو في ٧ أيلول/

سبتمبر ٢٠٢١ بموجب قانون النظام العام بعد تنظيمه احتجاجا رفقة قسَّين آخرين للمطالبة باستقالة الرئيس موغويتسي ماسيسي. وتوجه مؤيدو ثييغو بعد ذلك إلى مخفر الشرطة للمطالبة بالإفراج عنه، ليتم اعتقالهم أيضا.

واعتُقل مئات المتظاهرين في أنحاء الكاميرون خلال احتجاجات المعارضة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، على إثر إعلان الرئيس بول بيا عن إجراء انتخابات إقليمية معيبة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وبعد مرور شهور، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، ظل أكثر من ١٠٠ شخص في السجن، مع محاكمة العديد من الأشخاص أمام المحاكم المدنية أو العسكرية لمجموعة من التهم، بما فيها التمرد والتظاهر والتجمع غير المرخص ومحاولة القيام بالثورة.

وإضافة إلى ذلك، استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة والمميتة لتفريق المتظاهرين. ونتيجةً لذلك، قُتل المتظاهرون في ١٧ بلدًا على الأقل، بما في ذلك بنين وتشاد وكوت ديفوار ودجيبوتي وإسواتيني وغانا وكينيا ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا.

التطورات الإيجابية

على الرغم من التحديات، ساعد عمل المجتمع المدني في الدعوة إلى سن قوانين إيجابية في أفريقيا. وفي الفاتح من تموز/يوليو ٢٠٢١، اعتمد المجلس الوطني الغامبي مشروع قانون متعلق بالحصول على المعلومات نتيجة تعاونٍ وثيقٍ بين المجتمع المدني والإدارات الحكومية. وفي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢١، اعتمدت سيراليون مشروع قانونٍ يحظر عقوبة الإعدام.

وحقق المجتمع المدني أيضا بعض النجاحات في مناصرة الحريات المدنية، ولاسيما حرية التعبير. فبعد حملة 'التعتيم على المعلومات' التي نظمتها العديد من الصحف في نيجيريا، والتي نشرت في صفحتها الأولى صورةً لرجلٍ بفمٍ مختومٍ، أعلن عضو في البرلمان وداعمٌ لمشروعَي قانون مثيرين للجدل يؤثران على حرية الإعلام - مشروعي قانونٍ خاصين بتعديل قانون مجلس الصحافة النيجيرية وهيئة الإذاعة النيجيرية- عن تعليق الإجراءات التشريعية لهذين المشروعين، مما يسمح بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وفي بوروندي، أعطى الرئيس إيفاريست نداييشيمي تعليمات للهيئة التنظيمية الوطنية المشرفة على وسائل الإعلام، المجلس الوطني للاتصال، للعمل مع المنافذ الإعلامية التي خضعت لعقوبات. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢١، رفع المجلس الوطني للاتصال الحظر عن المحطة الإذاعية المحلية بونيشا.

وأُفرج عن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم نيستور نيبينتانغا وجيرمان روكيكي في بوروندي والناشط في مجال الديمقراطية عمر سيلا في غينيا.

استنادًا إلى 95 تحديثًا تم نشره على موقع سيفيكوس مونيتور لدول هذه المنطقة في الفترة ما بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021
بوروندي | الصورة عن طريق منظمة العفو العالمية

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

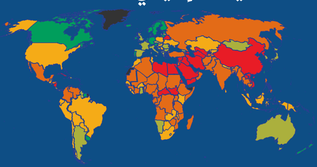

بلدان مثيرة للقلق:
انقلابات عسكرية في تشاد وغينيا ومالي والسودان

تشاد: محمد إدريس ديبي ، نجل الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي ، يحضر جنازة والده الرسمية في نجامينا ، تشاد، أبريل 2021
(تصوير كريستوف بيتي تيسون / بول عبر رويترز)

في السنة الماضية، وقعت انقلابات عسكرية في تشاد وغينيا ومالي ومؤخرا في السودان، مما يثير القلق بشأن احترام المسؤولين غير المدنيين وغير الديمقراطيين للحريات الأساسية. وتترافق الانقلابات في الغالب مع القمع الذي تمارسه قوات أمن الدولة والاعتداء على الحريات المدنية، على النحو الذي ظهر بوجه خاص في تشاد والسودان.

واعتَقل أفرادٌ في القوات المسلحة الرئيسَ الانتقالي نداو في مالي ورئيس الوزراء وان في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١ بعد الإعلان عن إعادة تشكيل الحكومة. وجاء هذا 'الانقلاب في الانقلاب' في أقل من سنة بعد الانقلاب العسكري المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠. وجاء الانقلاب الأول في عام ٢٠٢٠ بعد احتجاجات جماعية ضد الحكومة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢٠، حيث قُتل ١١ شخصا على الأقل وقُيد إلى حد كبير الوصول إلى وسائل الإعلام.

وبعد وفاة رئيس تشاد ديبي، عقب أيام قليلة من فوزه بفترة رئاسية سادسة في الانتخابات، أعلن الجيش عن تنصيب مجلس عسكري انتقالي برئاسة ابن ديبي، الجنرال محمد إدريس ديبي، وتعليق العمل بالدستور، وحلّ الحكومة. وسبق الانقلابَ العسكري الذي تم في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١ فرضُ قيودٍ متزايدة على الفضاء المدني، بما في ذلك حملة قمعية ضد المتظاهرين الرافضين للفترة الرئاسية السادسة المُقررة لديبي. وتعرضت الاحتجاجات التي نظمها واكيت تاما، وهو تحالف بين المعارضة وفئات المجتمع المدني، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٢١ للمطالبة بعودة الحكم المدني، للحظر والقمع. وقتلت قوات الأمن العديد من الأشخاص واعتقلت أكثر من ٧٠٠ شخص. وتتواصل الاحتجاجات ضد المجلس الانتقالي العسكري في تشاد.

وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، احتجزت قوات غينيا الخاصة، بقيادة مامادي دومبويا، الرئيس ألفا كوندي وعلقت العمل بالدستور وحلّت الحكومة ومؤسساتها. وجاء الانقلاب في أقل من سنة بعد إعادة انتخاب كوندي لفترة رئاسية ثالثة مثيرة للجدل حتّمت إجراء تغيير في الدستور؛ وتم استفتاء دستوري معيب لتمكين هذا التغيير في آذار/مارس ٢٠٢٠ رغم شهورٍ من الاحتجاجات. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، نفذت السلطات حملة قمع وحشية ضد الاحتجاجات والأنشطة الرافضة للفترة الرئاسية الثالثة والتغيير الدستوري المُقترح. وعلى الرغم من إفراج السلطة العسكرية الجديدة، اللجنة الوطنية للتجمع والتنمية، عن عشرات السجناء السياسيين وعقدها مشاورات مع المعارضة والمجتمع المدني وفئات مجتمعية أخرى، لم يُعلَن بعد عن الجدول الزمني والبرنامج الخاصين بعودة الحكم المدني.

وفي السودان، أطاح القائد العام الجنرال عبد الفتاح البرهان بالحكومة الانتقالية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، واعتقل رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك[AF5] وقيادات مدنية أخرى وعلّق اتفاق تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين والحكومة الانتقالية التي جاءت بعد الإطاحة بالنظام الاستبدادي لعمر البشير في نيسان/أبريل ٢٠١٩. واندلعت الاحتجاجات الجماهيرية ضد الانقلاب العسكري وسط اتصالات جزئية وحجب لشبكة الإنترنت ومازالت مستمرة وقت كتابة هذا التقرير. واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية ضد المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل العديد من الناس. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أُعيد عبد الله حمدوك إلى منصب رئيس الوزراء المؤقت، بعد شهر من الاحتجاز عقب التوصل إلى اتفاق مع الجيش، وهو ما رفضه المتظاهرون.

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

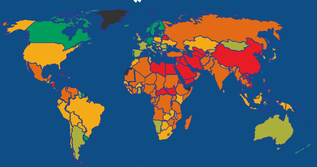

الأمريكتان

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

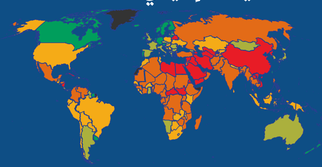

لمحة عن التصنيفات

حدث قليل من التغيير، من بعض النواحي، في الفضاء المدني في الأمريكتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل تقييد الفضاء على المجتمع المدني من خلال التهديد والمضايقات والتجريم. واستمرت الانتهاكات ضد حقوق المتظاهرين والاعتداءات على وسائل الإعلام. وسنةً تلو الأخرى، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون العنف المفرط؛ فقد صنف سيفيكوس مونيتور الأمريكتين مرة أخرى باعتبارهما المنطقة التي شهدت أكبر عدد من القتلى في صفوف تلك الأصوات الهامة. وكانت النساء والمدافعون عن الشعوب الأصلية والبيئة وقادة النقابات والشباب فئات مستهدفة.

ومع ذلك، رغم تشابه الاتجاهات العامة مع السنوات الماضية، شهد العام الماضي ترسيخا خبيثا للقيود في ظل إحكام الكثير من الحكومات سيطرتها على الفضاء المدني أو توسيع نطاق تلك السيطرة. وهو الحال مثلا في غواتيمالا حيث تزيد الاعتداءات ضد المدافعين ودفعت الحكومة باتجاه قانون ساحق للمنظمات غير الحكومية. وفي فنزويلا، سعت الحكومة إلى تقييد تمويل المجتمع المدني وعمله بينما زادت الاعتداءات على وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي كولومبيا، تفاقم العنف الشديد ضد القادة الاجتماعيين والمتظاهرين مع استجابة حمائية ضئيلة من جانب الحكومة.

وينعكس هذا الوضع المثير للقلق في الانخفاض العام لتصنيفات الفضاء المدني في المنطقة. فمنذ إطلاق سيفيكوس مونيتور في عام ٢٠١٦، صُنف بلدٌ واحدٌ فقط في الأمريكتين على أنه مغلق: كوبا. وأما الآن، فقد التحقت به نيكاراغوا بعد اعتماد نظام الرئيس دانييل أورتيغا سياسة الأرض المحروقة تجاه جميع الأصوات المنتقدة سعيًا لإحكام سيطرته على السلطة. ووثّق تحليلنا أيضا تراجع الفضاء المدني في هايتي، بعد اضطرابات سياسية مطولة وانعدام الأمن المتزايد.

وتوجد ١٠ بلدان ذات فضاء مدني مفتوح من أصل ٣٥ بلدًا في الأمريكتين. وصُنفت تسعة بلدان على أنها مقيّدة وتسعة بلدان أخرى على أنها معرقلة. وصُنفت خمسة بلدان في الفئة القمعية واعتُبر الفضاء المدني في بلدين بأنه مغلق. ويعيش معظم الناس في المنطقة في بلدان يكون فيها الفضاء المدني معرقلا (٦٤ في المائة) أو قمعيا (٢٣ في المائة).

وفي هايتي، أفضت الأزمات السياسية والإنسانية والأمنية مجتمعةً إلى تراجع كبير في الفضاء المدني. وقبل اغتيال الرئيس جوفينيل مويس في تموز/يوليو ٢٠٢١، كان يحكم بموجب مرسوم لأكثر من سنة في غياب هيئة تشريعية منتخبة. وأصدر مراسيم تنفيذية بشأن مسائل مثل الأمن القومي الذي أثّر على الحريات المدنية. ونظمت الجماعات المعارضة على نحو متكرر احتجاجات مناهضة للحكومة كانت تقمعها الشرطة في كثير من الأحيان باستخدام القوة المفرطة. وتعرّض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان للعنف مع إفلات مرتكبيه من العقاب. ومنذ مقتل مويس، عانى البلد من تصاعد انعدام الأمن

والكوارث الطبيعية وسط الاضطرابات السياسية. وفي هذا السياق، أُعيقت جهود الإغاثة التي تبذلها الجماعات الإنسانية. ومع أن تصنيف الفضاء المدني في هايتي تراجع ليصبح قمعيا، ظل المجتمع المدني في البلاد عازما على إعادة البناء. ومثّل الأصوات الرئيسية التي تمارس الضغط للمشاركة وإيجاد حلول محلية في إطار الاستجابة لتلك الأزمات.

وفي الوقت نفسه، مهدت حملةٌ قمعيةٌ صادمة في نيكاراغوا ضد المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمعارضة، الطريقَ لانتخابات رئاسية هزلية نُظمت بينما كان سبعة مرشحين معارضين يقبعون خلف القضبان. وشهد عام ٢٠٢١ انتهاكات واسعة النطاق للفضاء المدني، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، وإغلاق عشرات منظمات المجتمع المدني، وعمليات المداهمة التي استهدفت وسائل الإعلام المستقلة، والرقابة، والاعتداءات الممنهجة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين، وسن قوانين قمعية. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، احتُجز أكثر من ١٤٠ شخصا بسبب ممارستهم حقوقهم الأساسية؛ وانتشرت تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة اللذين يواجههما السجناء السياسيون. ومع أن الوضع تفاقم بشكل خطير، فإنه أيضا ناتج عن تراكم سنوات عديدة من القمع المتزايد. ويظهر جوُّ الخوف السائد، والعقوباتُ القاسية ضد أي شخص يصدر منه انتقاد، والحظرُ التام المفروض على الاحتجاجات، بشكلٍ لا لبس فيه أن فضاءَ المجتمع المدني في نيكاراغوا مغلقٌ حاليا.

نيكاراغوا: منشورات عليها صورة نائب رئيس نيكاراغوا روزاريو موريللو مغطاة بالطلاء ، يوليو 2018 (تصوير رويترز / خورخي كابريرا)

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

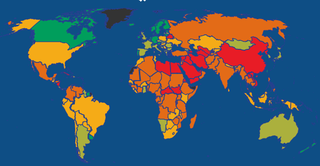

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

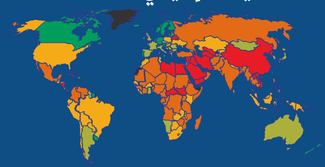

القيود المفروضة على الفضاء المدني

في الأمريكتين، كان التهديد واحتجاز المتظاهرين وحالات الاعتداء على الصحفيين أكثر الانتهاكات التي طالت الحريات المدنية شيوعا والتي وثقها سيفيكوس مونيتور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان أيضا تفريق الاحتجاجات واستخدام القوة المفرطة من جانب الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون خلال الاحتجاجات ضمن أبرز القيود.

أبرز ٥ انتهاكات في الأمريكتين

1. التهديد

2. اعتقال مدافع.ة عن حقوق الإنسان

3. الهجوم على صحافي.ة

4. تفريق الإحتجاجات

5. استخدام القوة المفرطة

استنادًا إلى 117 تحديثًا تم نشره على موقع سيفيكوس مونيتور لدول هذه المنطقة بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021.

التهديد

تحقيقات الشرطة التعسفية والتهديد بتوجيه التهم الملفقة ورسائل التشهير على وسائل التواصل الاجتماعي: تلك فقط بعض الأساليب المستخدمة لإخافة الأشخاص الذين يُسمعون أصواتهم ويدافعون عن الحقوق في الأمريكتين. ويهدف التهديد إلى إخافة أولئك الذين يُنظر إليهم بصفتهم أعداءً ومنعهم من مواصلة عملهم ومناصرتهم. واستخدمت القوات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء المنطقة هذه الاستراتيجيات في مواجهة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضة السياسية والقادة المدنيين. وفي العام الماضي، وثّق سيفيكوس مونيتور حالات التهديد في ١٩ بلدًا على الأقل في الأمريكتين، والتي تقترن في كثير من الأحيان بأساليب مثل التجريم والمراقبة.

وفي نيكاراغوا، استُدعي ١٦ صحفيا على الأقل لتقديم شهادتهم في تحقيقات ضد فئات المجتمع المدني. وعند استجواب المراسلين، هددهم ضباط الشرطة بتوجيه تهم إليهم إذا رفضوا التحدث دون وجود محامين. واستخدمت السلطات الكوبية أساليب مماثلة، بإرسال دوريات الشرطة بانتظام لرصد منازل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنشقين والتهديد بالقيام بأعمال انتقامية ضدهم وضد أسرهم. وفي هندوراس، استخدمت الشرطة المراقَبة لإخافة الجماعات المطالِبة بالعدالة لمقتل الناشطة البيئية بيرتا كاسيريس في عام ٢٠١٦ والنشطاء المنادين بإطلاق سراح المدافعين عن نهر غوابينول، وهم مجموعة من ثمانية نشطاء محتجزين لأكثر من سنتين. وفي بوليفيا، أُدرجت أسماء مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين في قوائم تدعو إلى إعدام الأعداء المفترَضين للحزب الحاكم خارج نطاق القانون. وحال الاستقطاب دون المساءلة عن الانتهاكات: فعلى سبيل المثال، عندما كانت صحفية تروي للمحققين من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن تجربتها خلال النزاع الذي أعقب الانتخابات في بوليفيا، تعرضت للصياح والشتائم من الجمهور الذي أجبرها على التوقف عن تقديم شهادتها.

وكان الصحفيون مستهدَفين بالتهديد وغيره من أنواع الترهيب، ولاسيما خلال تغطيتهم الجرائم أو التشكيك في إدارة الموارد العامة. وعرفت هذه الحالات انتشارا واسعا في المنطقة، وسُجلت في بلدان منها الإكوادور وهندوراس وفنزويلا. وتلقى الصحفيون الذين تحدثوا عن الفساد في توزيع لقاح كوفيد-١٩ في بنما وبيرو تهديدات بالقتل. وفي المكسيك، واجه إعلاميون في إغوالا تهديدات ممنهجة من عصابات إجرامية. فعلى سبيل المثال، تلقى ستة مراسلين على الأقل تهديدات في مجموعة من الرسائل الإلكترونية؛ وقالوا إن المضايقات المستمرة دفعت الإعلام المحلي إلى الرقابة الذاتية. وفي البرازيل، نظم مسؤولون حكوميون من مكتب عمدة ريو دي جينيرو رصد المستشفيات ومنعوا الصحافيين من تغطية القصص المتعلقة بكوفيد-١٩ عبر ترهيب طواقم الأخبار والمستجوَبين.

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

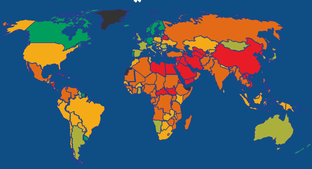

الانتهاكات خلال الاحتجاجات: احتجاز وتفريق وقوة مفرطة

تعرض المتظاهرون في الأمريكتين في كثير من الأحيان للتفريق، ووجهوا بالقوة المفرطة، وتعرضوا لخطر الاحتجاز أثناء تظاهرهم ضد سياسات الحكومة ومناداتهم بالضمانات الحقوقية والمطالبة بالتغيير. وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق سيفيكوس مونيتور تلك الأنواع الثلاثة من القيود المفروضة على الاحتجاجات في ٢١ بلدا من أصل ٣٥ بلدا في المنطقة. وسُجل أكثر القيود شيوعا، الاحتجاز، في ٤٠ بالمائة من التقارير الصادرة من الأمريكتين.

وقمعت الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين في كولومبيا بوحشية المتظاهرين على مدى عدة شهور من إضراب وطني احتجاجا على سياسات الحكومة. وسجلت الجماعة المعنية بحقوق الإنسان تيمبلورس (Temblores) ما بين ٢٨ نيسان/أبريل ومنتصف أيار/مايو ٢٠٢١ احتجاز أكثر من ألف متظاهر وإصابة مئات آخرين؛ وسجلت أيضا ما لا يقل عن ٤٣ قتيلا على يد جناة يشتبه في كونهم أفراد الأمن. وفي العديد من الحالات، أصيب أشخاص أو قُتلوا بالذخيرة الحية. وفي بيرو، استجاب الضباط المكلفون بإنفاذ القوانين للاحتجاجات المعارضة لإطاحة الرئيس الأسبق مارتين فيسكارا بواسطة القوة العشوائية، باستخدام الأسلحة النارية وإطلاق الأسلحة الأقل فتكا مثل القنابل المسيلة للدموع مباشرةً على المتظاهرين. وفي غضون أسبوعٍ من الاحتجاجات، قُتل شخصان على الأقل وأُصيب أكثر من مائتي جريح. وفي غواتيمالا، احتُجز ٤٣ شخصا على الأقل في احتجاجات ضد تخفيضات الميزانية، مع أشرطة فيديو تُظهر الشرطة تسحل المتظاهرين وتضربهم.

وفي كوبا، ردّت السلطات على الأعمال المباشرة بشن حملة على الفنانين من خلال التفريق والمراقبة والتهديد. وبعد احتجاج أكثر من ٢٠٠ شخص على قمع حركة سان إسيدرو (San Isidro)، وافقت الحكومة على التفاوض ولكنها تراجعت في غضون أيام، وزادت من مضايقاتها للأصوات المنتقدة. ووُضع أغلب الذين شاركوا في الاحتجاج تحت مراقبة الشرطة وأُخبروا بمنعهم من مغادرة منازلهم. وعندما اندلعت احتجاجات جماهيرية نادرة في تموز/يوليو ٢٠٢١، احتجزت قوات الأمن المئات خلال الاحتجاجات وفي الأسابيع الموالية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، أُدين العشرات بسبب التظاهر، في إجراءات قضائية لا تراعي في الغالب الأصول القانونية.

وكانت الشعوب الأصلية وأعضاء من فئات مستبعدة أخرى والجماعات البيئية فئات مستهدفة بالقمع خلال الاحتجاجات. وتعرض المدافعون عن الشعوب الأصلية في البرازيل للقمع، بما في ذلك خلال تظاهرهم أمام الوكالة المكلفة بحماية حقوق الشعوب الأصلية. وردّت الشرطة الكندية على أكبر أعمال عصيان مدني في تاريخ البلد باحتجاز المتظاهرين بأعداد مذهلة، مع أكثر من ألف معتقل من النشطاء خلال الاحتجاجات الرافضة لقطع الأشجار في فيري غريك ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٢١ حيث كان أغلبهم من السكان الأصليين. وفي شيلي، تواصل قمع المتظاهرين من شعوب مابوتشي الأصلية. وظلت المخاوف المتعلقة بالتحيز في إنفاذ القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم التغيير في الحكومة الفدرالية والالتزامات العامة للإدارة الجديدة بالشمولية. واستمر الاحتجاز واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين المناهضين للعنصرية، مع اقتراح العديد من الولايات وتنفيذها قوانين مناهضة الاحتجاج ردًّا على احتجاجات حركة حياة السود مهمة.

كولومبيا: المتظاهرون يرددون هتافات أثناء الإضراب الوطني. بوغوتا ، مايو 2021 (تصوير غييرمو ليجاريا / غيتي إيماجز)

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

المكسيك: صحفية محلية تحمل صورة للصحفي الإذاعي المكسيكي خاسينتو روميرو بعد أن أطلق مهاجمون مجهولون النار عليه ، أغسطس 2021 (تصوير رويترز / ياهر سيبايوس)

الاعتداءات على الصحفيين

يكتسي الإعلام الحر والنابض بالحيوية أهمية محورية لممارسة حقوق الإنسان على نحو كامل، مما يسمح للناس بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة، ويكشف عن تجاوزات أصحاب السلطة ويوفّر منصات للنقاش. ولكن الصحفيين يؤدون في كثير من الأحيان مهامهم في الأمريكتين معرِّضين أنفسهم لمخاطر كبيرة. وسجل سيفيكوس مونيتور اعتداءات على السلامة الشخصية للصحفيين في ١٩ بلدا على الأقل في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي المكسيك، التي مازالت أحد أكثر البلدان فتكا بالصحفيين في العالم، تعرض المراسلون للاعتداء في كثير من الأحيان على يد الشرطة خلال تغطية قصص إخبارية في الأماكن العامة، والاستهداف خلال الاحتجاجات، والهجوم من مسؤولين حكوميين ومؤيديهم. وفي العديد من الحالات، تعرض المراسلون للاعتداء والاحتجاز رغم تعريف أنفسهم بصفتهم إعلاميين. وفي بعض الحالات، أدت هذه الاعتداءات إلى القتل في وضح النهار مع الإفلات من العقاب. وقُتل المراسلون في ستة بلدان أخرى في المنطقة على الأقل.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وثّقنا اعتداءات ضد صحفيين في بلدان مثل البرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور. وفي فنزويلا، أُضرمت النار في مكتبٍ إقليميٍّ لجمعية الصحافيين الوطنية ودُمّر. وفي الأرجنتين، تعرض صحافي للضرب والركل واللكم على يد مهاجمَين عندما كان في بث حي لبرنامجه الإذاعي. وكان أحد المهاجمَين مسؤولا محليا سابقا في البلدية حيث كشف المراسل النقاب عن الفساد المزعوم.

ووقعت الاعتداءات في كثير من الأحيان خلال تغطية المراسلين وطواقم الأخبار للاحتجاجات، حيث يكون العاملون في وسائط الإعلام عرضةً للأعمال العدائية والاعتداءات. وفي براغواي، أُصيب خمسة صحفيين على الأقل بجروح في احتجاجات مناهضة للحكومة وسُرقت معدات آخرين. وقبل اغتيال الرئيس مويس في هايتي، كانت الاعتداءات على الصحفيين شائعة خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة إلى درجة تساؤل رابطة الصحافة المحلية ما إذا كان استهداف المراسلين مقصودا. وفي بلدان مثل كولومبيا وبنما والولايات المتحدة الأمريكية، وثّقنا حالات لعاملين في وسائل الإعلام كانوا يغطون الاحتجاجات تعرضوا للاعتداء من الشرطة حتى عندما عرّفوا بوضوح بأنفسهم.

ومع أن اعتداءات الضباط المكلفين بإنفاذ القوانين كانت أكثر تواترا، سجلنا أيضا العديد من حالات اعتداء المتظاهرين على طواقم الأخبار. ففي غواتيمالا مثلا، ضرب متظاهرٌ مراسلةً بأنبوب حديدي واتهمها بأنها 'متسللة نسوية'. وفي بيرو، تعرض صحفيون كانوا يقدمون تقارير عن الحملات الانتخابية للهجوم من مؤيدي المرشحين من مختلف الانتماءات السياسية.

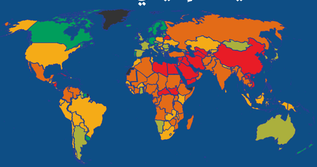

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

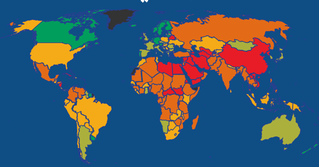

التطورات الإيجابية

في العام الماضي، جاءت بعض أهم التطورات الإيجابية في المنطقة من خلال الأنظمة القضائية التي أخضعت الجناة المسؤولين عن الانتهاكات للمساءلة. وفي المكسيك، أُدين الجناة المسؤولون عن مقتل المراسلَين خافيير فالديز كارديناس وميروسلافا بريتش فيلدوسيا في عام ٢٠١٧ وصدرت الأحكام ضدهم. وفي هندوراس، مثل أخيرا مدبّرو عملية اغتيال بيرتا كاسيريس أمام المحكمة وثبتت إدانتهم. ومع أن هذه الأحكام تظل استثناءً، فإنها تعطي أملا في تحقيق العدالة تشتد الحاجة اليه في منطقةٍ مازال الإفلات من العقاب يشكل القاعدة. ويشجع الإفلاتُ من العقاب الجناةَ على ارتكاب اعتداءات وعمليات القتل، مما يسهم في استمرار العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في الأمريكتين. وكانت هناك أيضا العديد من الحالات التي رفض فيها قضاةٌ اتخاذ إجراءات قانونية ضد صحفيين معتبرين هذه القضايا محاولات لفرض الرقابة، وبرّؤوا مدافعين عن حقوق الإنسان من التهم المنسوبة إليهم وبرّؤوا متظاهرين.

وفي كندا، أقرّت المحاكم بسوء السلوك المتكرر للضباط خلال قيامهم بضبط الأمن في الاحتجاجات البيئية وعرقلتهم تغطيةَ وسائل الإعلام لتلك الأحداث، رافضةً إصدار أمر قضائي ضد الاحتجاجات لتلك الاعتبارات. وسجلت المحكمة العليا في البرازيل سابقةً بتحميل الدولة المسؤولية في القضايا التي أصابت فيها قوات الأمن الصحفيين خلال تغطيتهم الاحتجاجات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، جرى تعطيل قانون تعسفي لمكافحة الاحتجاج في فلوريدا بعد رفع منظمات المجتمع المدني دعوى قضائية في محكمة فدرالية، وهو حكمٌ مهمٌّ وسط سيلٍ من الجهود المبذولة لتجريم الاحتجاجات. وفي جميع أنحاء المنطقة، تصدى المجتمع المدني للقوانين التقييدية عن طريق المحاكم واعتمد التقاضي باعتباره وسيلةً مهمةً للمطالبة بالضمانات المتعلقة بالحقوق.

وعلى الرغم من الجائحة وتداعياتها، استمر تنظيم المجتمع المدني في إثبات قوته. وأوضح مثال على ذلك هو حملة 'المد الأخضر' النسوية (marea verde) للحقوق الإنجابية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، حققت الحركات النسوية في الأرجنتين انتصارا تاريخيا عند الموافقة على قانون الإجهاض القانوني الذي نظمت حملات من أجله على مدى عقود. وتردد صدى هذا الإنجاز في أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تجرّم معظم البلدان الإجهاض وتفرض بعضها حظرا صريحا له. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢١، ألغى حكم قضائي تجريم الإجهاض في حالات الاغتصاب في الإكوادور. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أجمعت المحكمة العليا في المكسيك على القول بأن تجريم الإجهاض غير دستوري. وفي الشهر ذاته، احتفلت الحركات النسائية في شيلي بالموافقة المبدئية على قانونٍ يلغي تجريم الإجهاض. ففي كل بلد من هذه البلدان، كانت ردود فعل النشطاء منسجمةً: هذه الانتصارات التاريخية التي تحققت في مواجهة كثيرٍ من ردود الفعل العنيفة كانت مجرد بداية، ويتواصل النضال لتوسيع نطاق هذه الحقوق وإعمالها بالكامل.

استنادًا إلى 117 تحديثًا تم نشره على موقع سيفيكوس مونيتور لدول هذه المنطقة بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021.
الأرجنتين: نشطاء يحتفلون بعد أن شرع مجلس الشيوخ في الإجهاض (تصوير ريكاردو سيبي / غيتي إيماجز)

بلدٌ مثير للقلق: السلفادور

قام رئيس السفادور نجيب بوكيلي في عامه الأول في الحكم بإجراءات عنيفة مثل اقتحام وحدة عسكرية المجلس التشريعي. وتشبث على الدوام بموقف معادٍ لوسائل الإعلام منذ توليه منصبه، حيث شكك كثيرًا بصورة مباشرة في مصداقية الصحفيين الذين ينتقدون حكومته. وفي ظل الاستياء الكبير من الأحزاب القائمة والسياسيين، ظل الدعم العام للقائد الشعبوي مرتفعًا. وفي شباط/فبراير ٢٠٢١، فاز حلفاء بوكيلي بأغلبية ساحقة في الهيئة التشريعية. وتلا ذلك إضعاف سريع للفصل بين السلطات: فقد حلّ المشرِّعون المنتخَبون حديثًا والمؤيدون للرئيس محل خمسة قضاة في الغرفة التشريعية للمحكمة العليا؛ ثم نشروا قرارا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس لفترات متتالية، وهو ما كان يحظره الدستور سابقا. ومنذ ذلك الحين، حُرم المجتمع المدني من المشاركة في العملية التشريعية وسعى حلفاء الحكومة إلى وضع تغييرات قانونية رجعية. وهاجم بوكيلي ومؤيدوه المنظمات المعنية بمكافحة الفساد ووصموا المتظاهرين ضد استبداده. ويثير هذا الوضع المخاوف بشأن الفضاء المدني وسيادة القانون في السلفادور.

السلفادور: احتجاج ضد الرئيس ديسمبر 2020 (تصوير كاميلو فريدمان / أفوتوغرافيا / غيتي إيماجز)

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

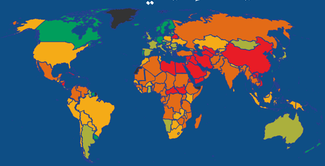

آسيا والمحيط الهادئ

لمحة عن التصنيفات

واصل سيفيكوس مونيتور خلال السنة الماضية توثيق القيود المفروضة على الحريات المدنية والاعتداءات ضدها في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أحيانا بحجة التعامل مع الجائحة. وتظهر النتائج أن استخدام القوانين التقييدية لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاكمتهم مازال أحد أبرز الانتهاكات المسجلة. ويُعد احتجاز المتظاهرين اتجاها آخر واسع الانتشار جرى توثيقه. وتضم انتهاكاتٌ أخرى مسجَّلةٌ على نحو متكرر مضايقةَ النشطاء والصحفيين والمنتقدين، وحالات التعذيب أو سوء المعاملة، واحتجازَ الصحفيين.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

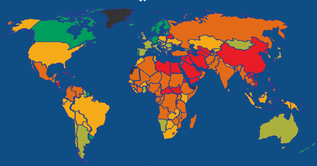

وينعكس ذلك في تصنيفات سيفيكوس مونيتور. وصُنفت أربعة بلدان -الصين ولاوس وكوريا الشمالية وفيتنام- بأنها مغلقة من أصل ٢٦ بلدا وإقليما في منطقة آسيا. وصُنف أحد عشر بلدًا بأنها قمعية وسبعة بأنها معرقلة. وصُنف الفضاء المدني في اليابان ومنغوليا وكوريا الجنوبية على أنه مقيّد، وهو ما يعني أن تايوان تظل البلد الوحيد المصنَّف على أنه مفتوح. وفي المحيط الهادئ، يعد الوضع أكثر إيجابية: فقد صُنفت سبعة بلدان على أنها مفتوحة بينما صنفت أربعة بلدان على أنها مقيّدة، بما فيها أستراليا التي تراجع تصنيفها في عام ٢٠١٩. وتبقى فيجي وناورو وبابوا غينيا الجديدة في الفئة المعرقلة.

وتراجع تصنيف سنغافورة هذا العام من معرقلة إلى قمعية بسبب تراجعها في الحريات الأساسية. وتَواصل استخدامُ قانون الحماية من الأكاذيب والتلاعب على الإنترنت لعام ٢٠١٩، الذي يضم أحكاما غامضة ويمنح سلطة تقديرية واسعة النطاق للحكومة، في مواجهة منتقدي الحكومة والمنافذ الإعلامية المستقلة. وواجه الصحفيون والمدونون تهم التشهير مع فرض غرامات باهظة. ويُستخدم قانون إقامة العدل (الحماية) لعام ٢٠١٧، وهو قانون انتهاك حرمة المحكمة المُصاغ بطريقة مبهمة، لمحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب انتقادهم المحاكم تحت غطاء حماية النظام القضائي. وقوّضت الحكومة حرية التجمع السلمي باستخدام قانون النظام العام لعام ٢٠٠٩ ضد النشطاء الذين نظموا تجمعات سلمية، بمن فيهم المتظاهرون الفرادى. وأعرب المجتمع المدني عن مخاوفه من أن يزيد قانون التدخل الأجنبي (التدابير المضادة) الجديد، الذي جرى سنّه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، كبح الفضاء المدني عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع.

وتراجع تصنيف جزر سليمان في المحيط الهادئ من كونها مفتوحة إلى مقيّدة. وفي مطلع عام ٢٠٢١، هدد مجلس الوزراء بحظر فيسبوك في سياسةٍ انتقدتها فئات المجتمع المدني والمعارضة. واستخدمت الحكومة أيضا قوانين الطوارئ المتعلقة بالجائحة لفرض قيودٍ صارمةٍ على الاحتجاجات وعقوبات قاسية. وأعربت مجموعات وسائل الإعلام عن مخاوفها المتعلقة بنقص المعلومات المقدَّمة منذ بداية الجائحة.

وتقدَّم تصنيف الفضاء المدني في منغوليا بشكلٍ أكثر إيجابية من معرقل إلى مقيّد. ففي نيسان/أبريل ٢٠٢١، اعتمد البرلمان المنغولي قانونا جديدا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يجعلها أول بلد في آسيا يقدّم إطارا لحمايتهم. ويعد القانون المعني بالحالة القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان ثمرة جهد جماعي دام لسنواتٍ بين الحكومة المنغولية والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وسجلت منغوليا أيضا تحسّنا في تصنيفها في المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٢١.

القيود المفروضة على الفضاء المدني
أبرز ٥ انتهاكات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

.1 قوانين مقيّدة للحريات

.2 اعتقال مدافع.ة عن حقوق الإنسان

.3 احتجاز محتج(ين)

.4 احتجاز صحافي.ة

.5 تفريق الإحتجاجات

استنادًا إلى 118 تحديثًا تم نشره على موقع سيفيكوس مونيتو لدول هذه المنطقة بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

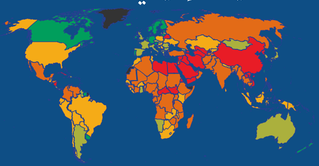

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

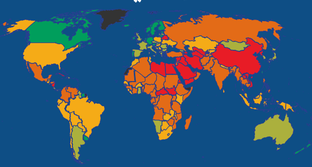

قوانين تقييدية تجرّم المدافعين عن حقوق الإنسان

يُعدّ استخدامُ القوانين المقيّدة لحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير أكثر الانتهاكات التي تطال الفضاء المدني انتشارا في منطقة آسيا في عام ٢٠٢١ حيث جرى توثيقها في ٢١ دولةً على الأقل. وتتضمن التشريعاتُ التي تُستخدَم في كثير من الأحيان لخنق المعارضة القوانينَ المتعلقة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب والنظام العام والتشهير الجنائي. واحتُجز مدافعون عن حقوق الإنسان بموجب هذه القوانين في ١٩ بلدا على الأقل وحوكموا في ١١ بلدًا.

وواصلت الحكومة في الصين التي يُصنَّف فضاؤها المدني بكونه مغلقا اعتقال العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان بناءً على جرائم معرّفة تعريفا واسعا ومُصاغة بطريقة غامضة مثل 'تقويض سلطة الدولة' و'افتعال الخلافات وإثارة المتاعب'. وفي هونغ كونغ، جرى تجهيز قانون الأمن القومي الصارم ليصبح سلاحا يستهدف عشرات الصحفيين ونشطاء المعارضة وفي مجال الديمقراطية وأفضى إلى إغلاق العديد من منظمات المجتمع المدني. وسُجن تونغ ينغ كيت، الذي كان يركب دراجة نارية رافعا علما بشعار احتجاجي، باعتباره أول شخصٍ يُدان بموجب ذلك القانون.

واستخدمت حكومة فيتنام على مدار السنة مجموعة من القوانين المعرفة تعريفا واسعا مثل 'الدعاية المناهضة للدولة' و'إساءة استخدام الحريات الديمقراطية' لتوجيه تهمٍ للنشطاء والمدونين وسجنهم، تضمنت بعضها أحكاما بالسجن لمدة طويلة. وفي كمبوديا، استُخدمت قوانين 'التحريض' بطريقةٍ منهجيةٍ لاستهداف عشرات الناشطين، مثل الزعيم النقابي البارز رونغ تشون والنشطاء البيئيين من مجموعة الطبيعة الأم كمبوديا (Mother Nature Cambodia). وفي إندونيسيا، استُخدمت القوانين المتعلقة بالخيانة لتجريم النشطاء المؤيدين للاستقلال من بابوا ومالوكو مثل فيكتور ييمو.

وأساءت حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي استخدام قوانين الأمن القومي ومكافحة الإرهاب مثل قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة القمعي بطريقةٍ منهجيةٍ في الهند لإبقاء عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان في الحبس الاحتياطي بناءً على تهمٍ لا أساس لها من الصحة وحرمانهم من الكفالة. ويتكون هؤلاء المحتجزون من العديد من الأشخاص المرتبطين بقضية بهيما كوريغاون، الاحتفال الذي نُظم في عام ٢٠١٨ وشهد اندلاع أعمال عنف، بمن فيهم المحامية في مجال حقوق الإنسان سودها بهارادواج. وتُوفي الكاهن اليسوعي والأب ستان سوامي المدافع عن حقوق الإنسان خلال الاحتجاز بموجب قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة في تموز/يوليو ٢٠٢١. واستُخدم أيضا قانون التحريض لاستهداف النشطاء والصحفيين.

واستخدم ١٣ بلدا في آسيا قوانين التشهير الجنائي لمحاولة إسكات النشطاء والمنتقدين في السنة الماضية. وكان هناك ارتفاع مقلق في استخدام تهم التشهير الملكي ضد النشطاء المؤيدين للديمقراطية في تايلاند، حيث استُهدف المتظاهرون أيضا بقوانين التحريض. واتُّهم أكثر من مائة متظاهر بالتشهير الملكي منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وفي ماليزيا، استُخدم قانون الاتصالات والوسائط المتعددة لاستهداف منتقدي العائلة الملكية والسياسيين على شبكة الإنترنت، على غرار مرسوم 'مكافحة الأخبار الكاذبة' الذي أُصدر في إطار قانون حالة الطوارئ المتعلقة بالجائحة في آذار/مارس ٢٠٢١ والذي أُلغي منذ ذلك الحين. وفي إندونيسيا، استُخدم قانون المعلومات والمعاملات الإلكترونية لتجريم المعارضة عبر الإنترنت.

وفي بنغلاديش، تواصل استخدام قانون الأمن الرقمي الصارم ضد الأصوات المنتقدة على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وغيرها من المنصات الإلكترونية، ولاسيما باستهداف الصحفيين والمدونين ورسامي الكاريكاتير والموسيقيين والنشطاء والطلاب مع عقوبات قد تصل إلى السجن المؤبد. وخلُص تقريرٌ عن حقوق الإنسان صدر في تموز/يوليو ٢٠٢١ إلى أن أكثر من ٤٠٠ شخصٍ كانوا في السجن بموجب قانون الأمن الرقمي.

وفي المحيط الهادئ، جرى توثيق قوانين تقييدية في سبعة بلدان على الأقل. وفي فيجي، منع قانون (تعديل) النظام العام لعام ٢٠١٤ النقابات من الاحتجاج واستهدف المنتقدين. وسُنّت قوانين جديدة بخصوص التشهير الجنائي في تونغا وفانواتو. وفي أستراليا، واصلت فئات المجتمع المدني الإعراب عن شواغلها بشأن محاكمة المبلغين عن المخالفات.

قمع المتظاهرين

على الرغم من الجائحة العالمية والقيود المرافقة لها، اندلعت الاحتجاجات في ١٨ بلدا على الأقل في منطقة آسيا. واحتُجز المتظاهرون في ١٤ بلدا على الأقل واستخدمت السلطات القوة المفرطة ضد المتظاهرين في ١٢ بلدا على الأقل.

وفي هونغ كونغ، أُدين النشطاء المؤيدون للديمقراطية بمن فيهم جوشوا ونغ لدورهم في العديد من الاحتجاجات والتجمعات السلمية في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، بما في ذلك الاحتجاجات الرافضة لقانون تسليم المطلوبين في البلاد ووقفة ليلية إحياءً لذكرى مذبحة ميدان تيانانمن التي وقعت في عام ١٩٨٩.

وفي ميانمار، واجه المجلسُ العسكري الحاكم الاحتجاجاتِ الجماهيرية لحركة عصيان مدني في جميع أنحاء البلاد التي تلت الانقلاب العسكري في شباط/فبراير ٢٠٢١ بالعنف المميت. واعتُقل الآلاف واحتُجزوا بصورة تعسفية وقُتل المئات دون عقاب. وفي تايلاند، احتُجز زعماء مؤيدون للديمقراطية ووُجهت لهم التهم بسبب الخُطب التي ألقوها خلال الاحتجاجات الجماهيرية المنادية بإصلاح الحكومة والنظام الملكي. وجرى التحقيق مع المئات، بمن فيهم الأطفال، في علاقتهم بالنشطاء في الاحتجاج. واستخدمَت أيضا الشرطة التايلاندية القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية، ضد المتظاهرين.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

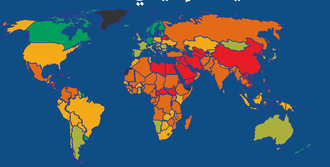

وفي إندونيسيا، احتُجز العشرات من النشطاء المتظاهرين ضد التجديد الأحادي الجانب لقانون الحكم الذاتي الخاص المتعلق ببابوا وتعرضوا للقوة المفرطة في تموز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٢١. ورفض العديد من سكان بابوا القانون لوقت طويل لعدم تحقّق حكم ذاتي مُجدٍ. وفي ماليزيا، حاولت السلطات قمع عدد من الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي نظمتها الأمانة العامة لتضامن الشعوب (Peoples Solidarity) -هيئة جامعة متخصصة للمجموعات الشبابية- بما في ذلك وقفة ليلية على ضوء الشموع نُظمت في آب/أغسطس ٢٠٢١ لضحايا كوفيد-١٩، حيث احتُجز ٣١ شخصا بصورة تعسفية وتعرضوا لسوء المعاملة.

وفي الهند، سعت السلطات إلى تشويه سمعة الحركة الاحتجاجية للمزارعين وقمعها، بينما واصلت الحركة تنظيم الاحتجاجات إلى أن تراجعت الحكومة وأعلنت عن إبطال القوانين الزراعية المثيرة للجدل. وقبل التراجع، عطّلت السلطات الطرقات لعرقلة الاحتجاجات، واحتجزت بصورة تعسفية المئات واستخدمت القوة المفرطة. وفُرضت أيضا قيودٌ على التجمع السلمي في جامو وكشمير التي تديرها الهند. وفي سريلانكا، احتُجز عشرات المتظاهرين بمن فيهم نقابيون وطلاب بسبب الاحتجاجات المنظَّمة منذ تموز/يوليو ٢٠٢١ ضد عسكرة التعليم العالي وبخصوص حقوق العمال ومسائل أخرى. وفي باكستان، احتُجز نشطاء البشتون ووُجهت لهم تهم بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات. وبعد سيطرة طالبان على السلطة في أفغانستان في آب/أغسطس ٢٠٢١، جوبهت الاحتجاجات المعارِضة لطالبان بالقوة المفرطة.

وفي المحيط الهادئ، وُثّقت الاحتجاجات في ٧ بلدان. ففي أستراليا ونيوزيلاندا، احتُجز العشرات من المتظاهرين الرافضين لإجراءات الإغلاق في عام ٢٠٢١ بسبب انتهاكهم القواعد التنظيمية المتعلقة بكوفيد-١٩. وفي جزر سليمان في آب/أغسطس ٢٠٢١، عطّلت الشرطة وفرّقت مسيرة في هونيارا لتقديم أشخاص من مقاطعة مالايتا عريضة إلى الحكومة.

المضايقات والتهديدات ضد النشطاء والصحفيين

استخدمت الحكومة أساليب غير قانونية في ١٤ بلدا على الأقل في منطقة آسيا خلال السنة الماضية في محاولةٍ لمضايقة أو تهديد النشطاء والصحفيين والمنتقدين ليصمتوا. وواصلت الصين اضطهادها للمدافعين عن حقوق الإنسان بلا هوادة من خلال وضع بعضهم تحت المراقبة وإجبار آخرين على مغادرة المدينة قبل الاحتفال بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تموز/يوليو ٢٠٢١. ومُنع النشطاء أيضا من السفر خارج البلاد أو وُضعوا تحت 'الإقامة الجبرية في مكان معين'، وهو شكل سيء الصيت للاختفاء الذي تنفّذه الدولة. وفي هونغ كونغ، يواجه جيمي لاي، مالك شركة إعلامية ومؤسس الصحيفة المستقلة أبل ديلي (Apple Daily) العديد من التهم. واعتُقل أيضا ستة موظفين في الصحيفة ومسؤولون تنفيذيون وأُجبرت الصحيفة على الإغلاق. وفي الفلبين، تواصل تشويه سمعة النشطاء و'وسمهم بالارتباط بالإرهاب اليساري' - إذ وصفوا بالشيوعيين أو الإرهابيين- فيما يتعلق بعملهم. وتعرّض موقع تحالف حقوق الإنسان كاراباتان (Karapatan) لسلسلة من الهجمات الإلكترونية التي ترجع إلى أجهزة المخابرات والجيش في الفلبين. ومازال الصحفيون في الفلبين يتعرضون للمضايقات ويواجهون تهما زائفة بسبب تقاريرهم، بما في ذلك الحاصلة على جائزة نوبل للسلام ماريا ريسا. وفي ماليزيا، سِيق النشطاء المنتقدون لسياسات الحكومة أو المنسّقون للاحتجاجات إلى الشرطة للتحقيق معهم وفُرضت عليهم الغرامة لخرق قوانين كوفيد-١٩.

وأطلقت الحكومة البنغلاديشية حملات تشهير وهجمات على شبكة الإنترنت ضد الصحفيين الموجودين خارج البلاد لانتقادهم حكومة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، وضايقت أفراد الأسر الذين مازالوا يعيشون في بنغلاديش. وفي سريلانكا، ظهر نمط في المضايقة والمراقبة المكثفة لنشطاء المجتمع المدني تقوم به طائفة من الدوائر الأمنية، بما فيها إدارة التحقيقات الجنائية وشعبة التحقيقات المعنية بالإرهاب ومسؤولو الاستخبارات الحكومية، الذين أخضَعوا النشطاء لاستجواب تطفلي عن منظماتهم، وسألوهم عن تفاصيل إدارية، والأنشطة التنظيمية وقوائم الموظفين، بما في ذلك بيانات الاتصال الخاصة بهم والجهات المانحة ومصادر التمويل. وفي جامو وكشمير التي تديرها الهند إداريا، نُفّذت مداهمات على منازل المدافعين عن حقوق الإنسان ومكاتب منظمات المجتمع المدني والصحف.

وفي المحيط الهادئ، وُثقت المضايقات أو التهديدات التي تستهدف النشطاء في فيجي وبابوا غينيا الجديدة وساموا.

التعذيب وسوء المعاملة

انتشرت التقارير عن تعذيب النشطاء وإساءة معاملتهم في آسيا، حيث مورسا في ١٣ بلدًا على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ميانمار، يُزعم أن النشطاء والمتظاهرين الذين احتجزهم المجلس العسكري تعرّضوا للتعذيب. وفي إحدى الحالات، حُشر أكثر من ١٠٠ سجينٍ في غرفة واحدة كانت تصعب فيها الحركة، ووُجّه مسدس صوب رأسهم خلال التحقيقات وأُجبروا على الأكل من الأرضية الخرسانية مكبلي الأيدي خلف ظهورهم. وضُرب البعض وصُعقوا بالكهرباء.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٢١، أعرب خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان عن شواغله بخصوص تعذيب النشطاء في الصين وحرمانهم من إمكانية الوصول إلى العلاج الطبي ومحاميهم وأسرهم. وفي فيتنام التي يُحبس فيها أكثر من ٢٠٠ سجين سياسي في شبكة من السجون السرية ومراكز الاحتجاز، وُضع الكثيرون لفترات طويلة رهن الاحتجاز مع منع الاتصال وفي الحبس الانفرادي، الذي يحدث مع ألم جسدي حاد ومعاناة ومنعٍ للعلاج الطبي.

وفي بنغلاديش، انتشرت الادعاءات على نطاق واسع بالتعذيب وسوء المعاملة على يد قوات الأمن. ويُزعم

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

آسيا والمحيط الهادئ
التطورات الإيجابية

تنمية المجتمع المدني على نحو إيجابي	8
إصدار حكم قضائي إيجابي	8

استنادًا إلى 118 تحديثًا تم نشره على موقع سيفيكوس مونيتور لدول هذه المنطقة بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021

الفلبين | احتجاجات ضد الحكومة (تصوير عزرا أكيان / غيتي إيماجز)

أن الكاتب مشتاق أحمد الذي تُوفي في السجن في شباط/فبراير ٢٠٢١، تعرّض لاعتداء شديد على يد كتيبة التدخل السريع، وهي وحدة نخبة لمكافحة الإرهاب، على غرار ما حدث لرسام الكاريكاتير السياسي كبير كيشور. واحتُجز كلاهما بموجب قانون الأمن الرقمي. ونشر مشروع الحقيقة والعدالة الدولي تقريرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ يتضمن تفاصيل عن حوادث التعذيب التي ترتكبها الشرطة والجيش في سريلانكا ضد السجناء السياسيين.

وفي المحيط الهادئ، تعرّض المحامي ليكين ليباتو إيغيلو من بابوا غينيا الجديدة لاعتداء الشرطة في نيسان/أبريل ٢٠٢١ ثم الخطف والتهديد قبل احتجازه. ووقعت الحادثة بعد أن تقدَّم رسميا بشكوى ضد سياسي بسبب سوء الإدارة المالية.

احتجاز الصحفيين

احتجزت الدولة الصحفيين بسبب تقاريرهم النقدية في ١٢ بلدا على الأقل في آسيا خلال السنة الماضية. وفي الصين، صدر حكمٌ ضد المواطنة الصحفية تشانغ زان بالسجن أربع سنوات لإعدادها تقريرا عن الجائحة في ووهان. وفي فيتنام، احتُجز صحفيون مستقلون ووُجهت لهم التهم، بمن فيهم المدافعة عن حقوق الإنسان فام دوان ترانغ وخمسة صحفيين من المنفذ الإخباري Báo Sạch (الصحيفة النظيفة) الذي يتخذ فيسبوك منبره. وفي باكستان، وُضع الصحفيان أمير مير وعمران شفقت قيد الاحتجاز في لاهور بسبب تغطيتهما المؤسسات الحكومية، بينما اختطفت السلطات كبير الصحفيين وكاتب العمود الصحفي واريس رازا من منزله في كاراتشي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ واحتُجز لوقت وجيز. وفي بنغلاديش، احتُجزت روزينا إسلام، وهي كبيرة المراسلين لدى الصحيفة اليومية الوطنية الموزعة على نطاق واسع بروثوم ألو (Prothom Alo)، لمدة سبعة أيام في أيار/مايو ٢٠٢١ ووُجهت لها تهم بموجب قانون الأسرار الرسمية لكشفها عن الممارسات السيئة التي انتهجتها وزارة الصحة خلال الجائحة.

التطورات الإيجابية

في عامٍ حافل بالتحديات للحريات الأساسية، وثّق سيفيكوس مونيتور عددا من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالفضاء المدني في آسيا والمحيط الهادئ، مما يدلّ على التزام أولئك الذين ناضلوا من أجلها. وشكّل سنُّ قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في منغوليا انتصارًا كبيرًا للمجتمع المدني في البلاد، في حين صُرف النظر في كوريا الجنوبية عن التعديلات المقيّدة لقانون الإعلام بعد معارضة المجتمع المدني والمجموعات الإعلامية. وحققت الحملة التي قادها النشطاء لمساءلة الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي عن انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة التي ارتكبها، خطوةً تاريخيةً عندما سمحت المحكمة الجنائية

الدولية رسميا بإجراء تحقيق رسمي في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية.

وعلى إثر القضايا التي رفعها العديد من الصحفيين والنشطاء، أمرت المحكمة العليا في الهند بإجراء تحقيق مستقل للتحقق من استخدام الحكومة برنامج المراقبة بيغاسوس للتجسس بشكل غير قانوني على الصحفيين والنشطاء والمعارضين السياسيين. وفي باكستان، على الرغم من التخويف والتهديدات، شاركت آلاف النساء في جميع أنحاء البلاد في فعاليات مسيرة النساء (Aurat March) المنظَّمة في البلدات والمدن احتفالا باليوم العالمي للمرأة. ووافق برلمان بوتان على مشروع قانون لعدم تجريم العلاقات الجنسية المثلية، في انتصارٍ كبيرٍ للنشطاء في مجال حقوق مجتمع الميم. وفي المحيط الهادئ، بعد ضغط قوي من المجتمع المدني، تحركت السلطات التونغية بسرعة لتقدّم قاتل الناشط في مجال حقوق مجتمع الميم بوليكاليبو 'بولي' كيفو إلى العدالة.

بلدان مثيران للقلق: ميانمار وأفغانستان

شهدت ميانمار تراجعا سريعا في الحريات الأساسية عقب انقلاب شباط/فبراير ٢٠٢١ الذي رافقه اعتقال مئات النشطاء واحتجازهم وتجريمهم، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابيون والصحفيون والنشطاء السياسيون والطلابيون والأطباء والشعراء وأشخاص من أقليات عرقية وفئات مجتمع الميم والفنانون. واستخدم المجلس العسكري القوة المفرطة والأسلحة النارية ضد المتظاهرين وعطّل الإنترنت. وطورد الصحفيون واعتُقل العشرات ووُجهت لهم التهم. ويُزعم أن عددا من السجناء السياسيين عُذّبوا وتعرضوا لسوء المعاملة ونقلت تقارير استخدام العنف الجنسي ضد النساء في مراكز الاحتجاز. ووقت كتابة هذا التقرير، قُتل ١٢٤٤ شخصا ومازال ٧١٢٢ شخصا قيد الاحتجاز وفقًا لرابطة مساعدة السجناء السياسيين.

وتُعد أفغانستان بلدًا آخر مثيرًا للقلق بعد سيطرة طالبان في آب/أغسطس ٢٠٢١. وأوردت تقارير تعرض نشطاء للتهديد الممنهج في أنحاء البلاد. وتقوم طالبان بعمليات تفتيش المنازل بحثا عن النشطاء والصحفيين، ولاسيما النساء، وتحقق معهم وعائلاتهم. وهو ما أُثار مخاوف كبيرة واختبأ الكثيرون أو هربوا من البلاد. وداهمت طالبان أيضا منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء في جميع أنحاء أفغانستان. وجوبهت الاحتجاجات المعارِضة لطالبان، ولاسيما من النساء، في كابل ومدن أخرى بالقوة المفرطة، وإطلاق النار وأعمال الضرب لتفريق الحشود، مما أدى إلى وقوع وفيات وإصابات في صفوف المتظاهرين السلميين. ويواجه الصحفيون خطرا متزايدا لتغطيتهم الوضع في الميدان. واحتُجز بعض الذين كانوا يغطون الاحتجاجات بصورة تعسفية أو تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة.

أفغانستان: نساء أفغانيات يشاركن في احتجاج في هرات ، أفغانستان بعد سيطرة طالبان (تصوير وكالة فرانس برس)

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

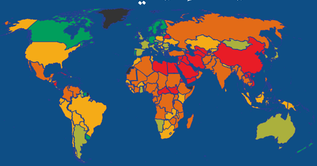

أوروبا و آسيا الوسطى

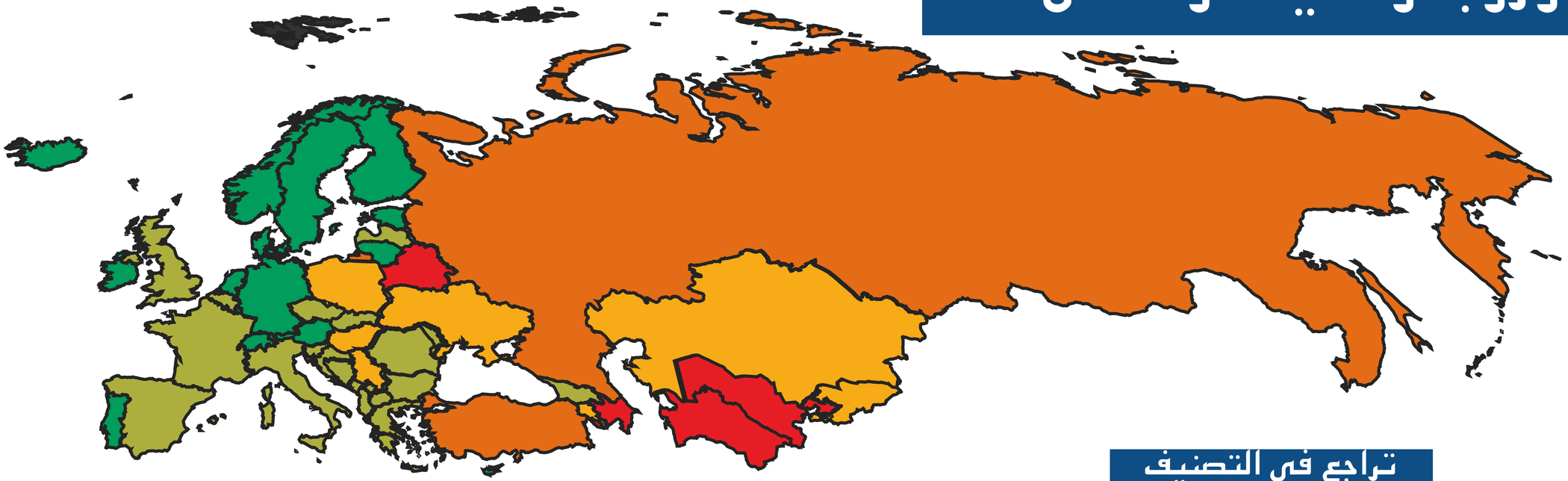

لمحة عن التصنيفات

يستمر الفضاء المدني في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى في التراجع. ويُصنف الفضاء المدني بأنه مفتوح في ١٩ بلدا، ومقيّدٌ في ٢١ بلدا، ومعرقلٌ في سبعة بلدان، وقمعي في ثلاثة بلدان ومغلق في أربعة بلدان، وذلك من أصل ٥٤ بلدا في المنطقة. وعلى مدار السنة الماضية، وثّقنا تراجعا ملحوظا في الفضاء المدني في الديمقراطيات الراسخة مثل فرنسا والمملكة المتحدة، في ظل تهديد التطورات التشريعية الحريات الأساسية. والفضاء المدني في بلدان أوروبية أخرى آخذٌ في التدهور، مع تراجع تصنيف الفضاء المدني لأربعة بلدان. وفي آسيا الوسطى، تواصل الحكومات تقييد الفضاء المحدود أصلا للمجتمع المدني، باستخدام أساليب المضايقات والتهديد في كثير من الأحيان ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وإضافةً إلى ذلك، جرى توثيق القيادة المستبدة على نحو متزايد في حكم الرئيس الجديد في قيرغيزستان.

وتعكس تصنيفات سيفيكوس مونيتور تلك الصورة. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، يُظهر أحدث تحليل أجريناه أن التصنيفات القُطرية العامة في المنطقة لم تتحسّن. وتتمثل البلدان الأوروبية الأربعة التي تراجع فيها التصنيف في بيلاروس وبلجيكا وجمهورية تشيك وبولندا. وتعد ثلاثة من هذه البلدان دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

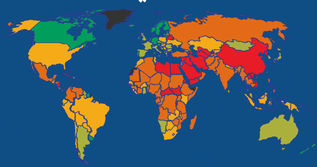

جمهورية التشيك: رئيس الوزراء المنتهية ولايته أندريه بابيس يضايق الصحفيين باستمرار (تصوير رويترز / برناديت زابو عبر Gallo Images)

ويرجع تراجع تصنيف الفضاء المدني في بلجيكا من مفتوح إلى مقيّد إلى حملة قمعية مستمرة على التجمع السلمي. ولتوضيح ذلك، واجهت الشرطة ثلاثة احتجاجات كبرى ضد الظلم العرقي والطبقي ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢١ بالقوة المفرطة، بوسائل منها استخدام سلاح شبه قاتل، مع اتهام الشرطة أيضا باستخدام أعمال الضرب والمسكات الخانقة والشتائم العنصرية، واحتجاز مئات المتظاهرين، بمن فيهم القُصّر. ومنعت الشرطة في البداية أحد الاحتجاجات قبل أن تعلن أنها 'ستتسامح' بشأنها، ولكنها بعد ذلك أخافت الناس الذين قد عزموا على المشاركة فيه. وإضافةً إلى ذلك، استخدمت الشرطة قوة غير متناسبة لإنفاذ التدابير المتعلقة بكوفيد-١٩، ولاسيما باستهداف الفئات المستبعدة. وتوجد أيضا مخاوف متعلقة بحقوق المهاجرين، الذين نظموا إضرابا عن الطعام لأكثر من ٦٠ يوما مطالبين بوضع قانوني بعد حرمانهم من الوثائق الرسمية التي تعترف بوضعهم بصفتهم طالبي لجوء. ويواجه العديد من المهاجرين الذين عاشوا في بلجيكا لسنوات وضعا غير مستقر على نحو متزايد حيث تفاقم بسبب الجائحة.

وفي جمهورية تشيك، أفضت المخاوف المتعلقة بتراجع استقلالية الإعلام إلى تراجع التصنيفات من مفتوح إلى مقيّد. وفي أيار/مايو ٢٠٢١، أعلن مكتب رئيس تشيك ميلوس زيمان أنه سيتوقف عن تقديم المعلومات إلى العديد من المنافذ الإعلامية الاستقصائية. وبالمثل ، لم يُسمح للعديد من الصحفيين الدوليين والتشيكيين بحضور مؤتمر صحفي مشترك نظمه رئيس الوزراء حينها أندريج بابيس ورئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان. وإضافةً إلى ذلك، توجد مخاوف بخصوص التدخل السياسي في هيئة الإذاعة العامة (تلفزيون تشيك) مع الفصل غير المتوقَّع لخمسة أعضاء من مجلسها الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ ومحاولة غير ناجحة في آذار/مارس ٢٠٢١ لإزاحة المدير التنفيذي الذي يُصدر القرارات التحريرية. وأصبحت حيادية الإذاعة الوطنية التشيكية أيضا تحت التهديد، مع محاولة أعضاء مجلس الحزب المؤيد للحكم التأثير على البرامج الإذاعية. وفضلا عن ذلك، يثير شراء الملياردير التشيكي بيتر كيلنر، المعروف بعلاقاته الوطيدة مع الصين، الشركات الإعلامية في أوروبا الوسطى، التي تُعدّ المحتوى وتنتجه لفائدة ٣٠ قناة تلفزية في خمسة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية، المخاوف من الرقابة.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

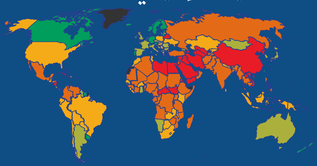

وتراجع تصنيف الفضاء المدني في بيلاروس من قمعي إلى مغلق نتيجة الإسكات الممنهج للمجتمع المدني، عقب الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت قبل الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في آب/أغسطس ٢٠٢٠ ومباشرةً بعدها. وفي السنة الماضية، داهمت السلطات مئات المتظاهرين والصحفيين، وهاجمتهم واحتجزتهم ووجهت لهم التهم، وأصدرت حكما ضد مرشح رئاسي سابق وسجَنَته، وحلّت منظمات المجتمع المدني ومنافذ إعلامية، وعدّلت القوانين لمنع المواطنين من التنظيم ومن ثم الصحفيين من تقديم التقارير. واعتبارا من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أفادت التقارير أن عدد السجناء السياسيين في بيلاروس يبلغ ٨٨٢ شخصا. واحتُجز عدد كبير منهم وصدرت الأحكام ضدهم بفترات تتراوح ما بين بضعة أيام وسنوات عديدة في السجن، ومعظمها بسبب المشاركة في احتجاجات مناهضة للحكومة. وإضافةً إلى ذلك، أطلقت السلطات عملية لتصفية عشرات منظمات المجتمع المدني، بما فيها أبرز الجماعات المعنية بحقوق الإنسان، في ظل مواصلة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو حملته القمعية بلا هوادة على المجتمع المدني.

وأدى استمرار تدهور الفضاء المدني في بولندا إلى تراجع تصنيف البلاد من كونها مقيّدة إلى معرقلة - انظر أدناه.

ويتواصل تدهور الفضاء المدني في آسيا الوسطى. وتعرض معارضو الحكومة ونشطاء المجتمع المدني والصحفيون المستقلون والمدونون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والمتظاهرون السلميون وغيرهم من المنتقدين للحكومات، للاضطهاد من خلال أساليب تتراوح ما بين هجمات مدبَّرة على شبكة الإنترنت، وتهديدات مجهولة المصدر بالاعتقال والمراقبة، والمحاكمة والسجن بتهم ذات دوافع سياسية. ووضعت الحكومات على نحو متكرر حدًّا لنشر المعلومات وتبادلها على شبكة الإنترنت، بطرق منها الحجب التعسفي للمواقع المنتقدة للحكومة. وكثّفت حكومة تركمانستان، التي تواصل إنكار وجود كوفيد-١٩ في البلاد، حملتها ضد الأدوات التي تتحايل على القيود المفروضة على الإنترنت، مثل الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) التي يستخدمها الناس للوصول بشكلٍ آخر إلى الموارد التي يتعذر الوصول إليها. وشرعت العديد من البلدان في آسيا الوسطى، بما فيها كازاخستان وقيرغيزستان، في سنّ تشريعاتٍ جديدةٍ تفرض مزيدًا من القيود الرامية إلى وضع الرقابة على المحتوى الإلكتروني الناقد.

القيود المفروضة على الفضاء المدني

تتعرض حرية التجمع السلمي وحرية التعبير للتهديد في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. وتشمل الانتهاكات الأكثر شيوعا المُوثَّقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير احتجاز المتظاهرين، وتهديد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومضايقتهم، وسن قوانين تقييدية والتعدي بدنيّا على الصحفيين.

أبرز ٥ انتهاكات في أوروبا وآسيا الوسطى

1. احتجاز محتج(ين)

2. التهديد

3. المضايقات

4. قوانين مقيّدة للحريات

5. الهجوم على صحافي.ة

استنادًا إلى 199 تحديثًا تم نشرها على موقع سيفيكوس مونيتور لدول هذه المنطقة في الفترة ما بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

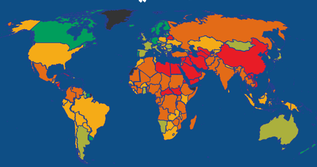

احتجاز المتظاهرين

يُعد احتجاز المتظاهرين أكثر انتهاكٍ شائعٍ للفضاء المدني جرى توثيقه في ٣٦ بلدا على الأقل في عام ٢٠٢١. وإلى جانب ذلك، ردّت السلطات أيضا على الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة. وتطال الحوادث التي يشهدها الفضاء المدني على نحو شائع جماعات الحقوق البيئية ومجموعات حقوق العمال وأفراد مجتمع الميم والنساء والشباب.

وفي تركيا، نظم آلاف طلاب جامعة بوغازيتشي احتجاجات مطالبة بالحرية الأكاديمية بعد تعيين رئيس جامعة جديد يُعتقد أنه معيّن تعيينا سياسيا من الرئيس رجب طيب أردوغان. وردّت السلطات التركية على الاحتجاجات بالقوة المفرطة، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وخراطيم المياه. ووثّقت منظمات حقوق الإنسان اعتقال ٥٦٠ طالبا من المتظاهرين خلال الاحتجاجات في ٣٨ مدينةً، مع الإفراج عن أغلبهم بعد وقت وجيز. ومع ذلك، تعرض الكثيرون للعنف والتهديد خلال الاحتجاز، مع استهداف الطلاب من مجتمع الميم بوجهٍ خاصٍّ.

وشهدت المملكة المتحدة العديد من الاحتجاجات ضد مشروع قانون 'الشرطة والجريمة وإصدار الأحكام والمحاكم' (المعروف باسم مشروع قانون الشرطة) يمنح الشرطة مزيدًا من السلطات لقمع الاحتجاجات. وخلال احتجاجات "كيل ذا بيل" (اقتلوا مشروع القانون) في بريستول، استخدمت الشرطة القوة المفرطة واعتقلت ٧٨ متظاهرا، مع سجن ثلاثة بالفعل في وقت لاحق واحتمال أن يواجه آخرون عقوبة السجن. وجوبهت الاحتجاجات المطالبة بالعدالة العرقية والحقوق البيئية على نحو متكرر بالاعتقالات في المملكة المتحدة. وفي فرنسا، تظاهر ٢٠٠ ألف شخص ضد مشروع قانون الأمن العالمي الذي أصبح بعد ذلك قانونا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ويُحدث القانون حالة من المراقبة العامة، مما يشكل تهديدا على حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. وأفادت منظمات حقوق الإنسان الوطنية أنه اعتُقل ١٣ ألف شخص خلال تلك الاحتجاجات، بمن فيهم قُصّر.

وفي آسيا الوسطى، نادرًا ما تُنظم الاحتجاجات السلمية نظرا إلى الجو القمعي وخطر التعرض للانتقام القائم دائما ضد أولئك الذين يفصحون عن آرائهم ضد سياسات الحكومة. وفي كازاخستان، واصلت السلطات بطريقةٍ منهجيةٍ منع تنظيم الاحتجاجات السلمية المعارضة، باعتقال المشاركين ومضايقتهم. وفي شباط/فبراير ٢٠٢١، جمعت الشرطة حوالي ٣٠ ناشطا من الحزب الديمقراطي غير المسجل وحاصرتهم لأكثر من ١٠ ساعات، بعدما حاولوا التظاهر في ألماتي للمطالبة بإصلاحات سياسية. واستخدمت الشرطة القوة لإنجاز ٦٠ عملية اعتقال استباقية، واستهدفت أيضا المارة.

ونُظمت الاحتجاجات المؤيدة للمعارضة في روسيا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٢١. وجاءت الاحتجاجات الجماعية التضامنية بعدما عاد زعيم المعارضة ألكسي نافالني،

المملكة المتحدة: اعتقال متظاهرين لحضور وقفة احتجاجية بعد مقتل سارة إيفيرارد على يد ضابط شرطة ، مارس 2020 (تصوير رويترز / هانا مكاي تي بي إكس إيماج أوف ذا داي ، عبر Gallo Images)

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

الذي نجا من محاولة اغتيال في عام ٢٠٢٠، إلى روسيا واحتجزه الضباط المسؤولون عن إنفاذ القوانين في المطار. وفي شباط/فبراير ٢٠٢١، حُكم عليه بالسجن بناءً على تهم زائفة تتعلق بالاحتيال، مما أجج المزيد من الاحتجاجات. ووفقًا للتقارير، احتجزت الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين أكثر من ١١ ألف شخص ورُفعت أكثر من ٩ آلاف قضية إدارية و٩٠ قضية جنائية ضد المتظاهرين الذين طالبوا بالإفراج عن نافالني في ١٢٥ مدينة ما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢١. وفي أذربيجان، صدرت أحكام بالاحتجاز المشروط خلال عام ٢٠٢١ في حق المشاركين في احتجاجات تموز/يوليو ٢٠٢٠ التي اندلعت بسبب النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على منطقة ناغورنو-كاراباخ.

التهديد والمضايقات والاعتداءات الجسدية

جرى توثيق استخدام التهديد والمضايقات كأسلوب لردع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في ٣٤ بلدا على الأقل في أوروبا وآسيا الوسطى. وتتزايد ثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة، في ظل إخفاق السلطات في مساءلة مرتكبي المضايقات والتهديد. ووُثّقت الاعتداءات الجسدية على الصحفيين، التي تمت في الغالب خلال تغطيتهم الاحتجاجات، في ٢٨ بلدا على الأقل. وتوجد العديد من الحالات المثيرة للقلق لعمليات قتل الصحفيين في المنطقة. وفي هولندا، قُتل الصحفي الاستقصائي بيتر دي فريس بعد إطلاق النار عليه خمس مرات على الأقل، حيث ربطت تقارير وفاته بأكثر مجرم مطلوب للعدالة في هولندا. وفي اليونان، قُتل المراسل التلفزيوني جيورجوس كارايفاز رميا بالرصاص أمام منزله في أثينا، مع تأكيد السلطات أن الجريمة مرتبطةٌ بجماعات الجريمة المنظمة. وجرى أيضا توثيق قتل الصحفيين في بيلاروس وجورجيا وتركيا.

وقام في أحيان كثيرة كلٌّ من المتظاهرين والسلطات بتهديد الصحفيين ومضايقتهم والاعتداء جسديا عليهم خلال الاحتجاجات، بما في ذلك خلال الاحتجاجات المتعلقة بكوفيد-١٩. وفي ألمانيا، وُثّقت سلسلة من الحوادث في العام الماضي خلال الاحتجاجات المعارضة للتدابير المرتبطة بكوفيد-١٩، حيث يُشكل انعدام الثقة في وسائل الإعلام عنصرا مهما. وخلال العديد من الاحتجاجات، تعرّض الصحفيون لتهديدات بالقتل ونُعتوا 'بالإعلام الكاذب'. وفي هولندا، سُحب الصحفي ماك فان دينثر من الصحيفة اليومية دي فولكس كرانت (de Volkskrant) بالقوة إلى داخل سيارة شرطة لأنه كان 'مقربا جدا' من الضباط واحتُجز لعدة ساعات. ووُثقت أيضا حوادث ضد صحفيين خلال الاحتجاجات ذات الصلة بكوفيد-١٩ في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية شمال مقدونيا وإسبانيا.

ويستمر كبار السياسيين على أعلى المستويات، بمن فيهم رؤساء الوزراء والرؤساء، في إخافة موظفي منظمات المجتمع المدني والصحفيين ومضايقتهم. وفي سلوفينيا، اتهم رئيسُ الوزراء يانيز يانشا والحزبُ الديمقراطي السلوفيني الحاكم هيئةَ الإذاعة العامة 'إذاعة وتلفزيون سلوفينيا' (Radiotelevizija Slovenija) بنشر 'الأكاذيب' ووصف هيئة الإذاعة بأنها 'ناشر غير مسؤول للفيروس'. ووصف أيضا يانيز وكالة الأنباء السلوفينية على تويتر بأنها 'عار وطني'. وفي كرواتيا، شتم الرئيس زوران ميلانوفيش على نحو متكرر المراسلين من هيئة الإذاعة العامة (إذاعة وتلفزيون كرواتيا) بوصف المراسلين بأنهم مخادعون ومرتزقة وعارٌ على البلاد. وفي صربيا، واجهت البوابة الاستقصائية 'شبكة الإبلاغ عن الجريمة والفساد' ومنظمات المجتمع المدني حملات التشهير، التي أججها الرئيس ألكسندر فوتشيتش والحزب التقدمي الصربي الحاكم والإعلام الموالي للحكومة، متهمين الشبكة بالانحياز للجماعات الإجرامية المنظمة.

واستخدمت الحكومات أيضا أشكالا من المضايقات أبعد عن الأشكال المباشرة مثل استهداف آليات تمويل منظمات المجتمع المدني في محاولة لإعاقة عملها، في بلدان منها فرنسا وهنغاريا وسلوفينيا.

واستخدمت الحكومات في آسيا الوسطى أساليب مماثلة في كثير من الأحيان في محاولاتٍ لإسكات المنتقدين. وفي قيرغيزستان، تحت حكم الرئيس سادير جاباروف الذي وصل إلى السلطة بعد أزمة سياسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، جوبهت الانتقادات الموجهة للحكومة بالاعتداءات والتهديدات على شبكة الإنترنت وعلى أرض الواقع والاحتجاز لإثارة المخاوف بشأن الدستور الجديد الذي يقوض فصل السلط ويركز على السلطة الرئاسية ويهدد الحريات المدنية. وفي الجارة طاجيكستان، تواصل الحكومة إخافة الصحفيين المستقلين والمحامين ومضايقتهم، بمن فيهم أولئك الموجودين حاليا في المنفى. وبالمثل، استهدفت حكومة تركمانستان الأصوات المنتقدة داخل البلاد وخارجها على السواء كجزءٍ من حملة قمعية موسعة على المعارضة بسبب النقد المتزايد لسياساتها. وواصلت حكومة كازاخستان تكثيف استخدامها للتهم الجنائية الفضفاضة ضد المعارضين، ولاسيما ضد المؤيدين المزعومين لحركات المعارضة السلمية التي حُظرت. وقبل الانتخابات الرئاسية المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ في أوزباكستان، تَجدّد الضغط على أعضاء المعارضة والمدونين والنشطاء، مع رفض تسجيل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المستقلة، رغم التزامات الرئيس المعاد انتخابه في وقت لاحق بتعزيز الإصلاحات الديمقراطية وتحسين الفضاء المدني.

قوانين تقييدية

وُثق سنّ قوانين تقييدية في ٣٢ بلدا على الأقل في أوروبا وآسيا الوسطى خلال السنة الماضية. وترتبط بعض القوانين بسلطات الطوارئ المتعلقة بكوفيد-١٩ التي عززت تقييد الحريات الأساسية، في حين استهدفت قوانين أخرى بصورةٍ مباشرةٍ منظمات المجتمع المدني والحريات الإعلامية وحرية التعبير والتجمع السلمي.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

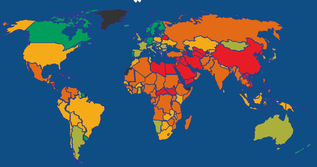

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

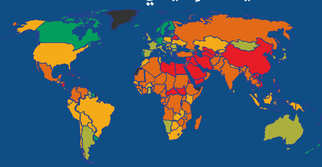

وفي قيرغيزستان، كانت مسار قانونَين تقييديَين سريعا في البرلمان: قانونٌ ضد 'المعلومات الخاطئة' يصفه المنتقدون بأنه أداة رقابة لحماية المسؤولين الحكوميين من الانتقاد، وقانونٌ يقدم خطة جديدة للتقارير المالية لمنظمات المجتمع المدني، والذي يهدد بتضييق الدولة على تلك المنظمات. وفي هنغاريا، سنّت حكومة أوربان ثلةً من التشريعات المناهضة لمجتمع الميم في خضم الجائحة، بما في ذلك حظر ما يرتبط بمجتمع الميم من وسائل إعلام وإعلانات ومواد تعليمية، وقواعد جديدة تعرّف بصرامة الهويات الجنسانية. وفي بيلاروس، وافق لوكاشينكو على تعديل القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام والمناسبات العامة، التي تمنع الصحفيين من تغطية الإجراءات الاحتجاجية غير المصرح بها وتمنع الأشخاص من جمع الأموال واستخدامها لتسديد الغرامات الناتجة عن المشاركة في التظاهرات الاحتجاجية. وفي تموز/يوليو ٢٠٢١، على الرغم من معارضة المجتمع المدني، وافق المجلس الوطني في فرنسا على ما يُسمى 'مشروع قانون الانفصالية'، الذي يقدم 'عقد الالتزام الجمهوري' الملزِم لمنظمات المجتمع المدني، ويعطي السلطات الإدارية السلطة لسحب التمويل الحكومي من المَنظمات التي لا تلتزم 'بمبادئ الجمهورية الفرنسية'. وسيؤثر مشروع القانون تأثيرا غير متناسب على الأقليات والجمعيات التي تدافع عن حقوقها. وفي تركيا، يهددُ قانون جديد اعتُمد في نهاية عام ٢٠٢٠، تحت غطاء مكافحة تمويل الإرهاب، منظماتِ المجتمع المدني من خلال السماح بتشديد الرقابة الحكومية بإعطاء الدولة السلطة لمنع حملات التبرع لمنظمات المجتمع المدني واستبدال مجالسها بالأمناء وتعليق عملياتها.

التطورات الإيجابية

على الرغم من تراجع الفضاء المدني في أوروبا وآسيا الوسطى، فقد حقق المجتمع المدني انتصارات مثل النجاح في ممارسة الضغط للحصول على التمويل والدعم خلال كوفيد-١٩، أو من خلال الدفع نحو إلغاء قوانين تقييدية. وفي الدنمارك، أعربت منظمات المجتمع المدني عن شواغلها بشأن تقديم مشروع قانون 'الأمن لكل الدنماركيين' الذي سعى إلى إعطاء مزيدٍ من السلطات للشرطة لتتخذ إجراءات ضد 'السلوك المسبب لانعدام الأمن'، مما يقيّد الحق في حرية التجمع السلمي ويستهدف حقوق الأقليات. وأثارت القلق المقترحاتُ المتعلقة بإعطاء الشرطة سلطة إصدار حظر عام على إمكانية الوصول إلى منطقة محددة جغرافيا لمدة ٣٠ يوما إذا أظهرت مجموعة من الناس 'سلوكا يتسبب في انعدام الأمن' في المنطقة. ومع ذلك، بعدما أعربت منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها مباشرةً لأعضاء من البرلمان، رفض البرلمان تلك المادة عندما اعتمد القانون. وفي رومانيا، وُثّقت العديد من التطورات التشريعية الإيجابية: فبعد ضغط منظمات المجتمع المدني، اعتمدت الحكومة تعديلات قانونية تبسّط بشكل كبير الإجراءات البيروقراطية لمنظمات المجتمع المدني. وإضافةً إلى ذلك، دخل قانونٌ حيز التنفيذ يجرّم جرائم الكراهية ضد مجتمع الروما في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

استنادًا إلى 199 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور لدول هذه المنطقة في الفترة ما بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021. المملكة المتحدة | احتجاجات تمرد الانقراض (تصوير رويترز / توم نيكلسون عبر فاللو إيماجز).

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

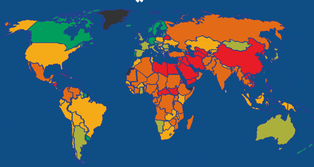

بلدٌ مثير للقلق باستمرار: بولندا
'أنا لست آمنة هنا' - مدافعة عن حقوق الإنسان في بولندا

في تقريرنا الصادر في عام ٢٠٢٠، سلطنا الضوء على بولندا باعتبارها بلدًا مثيرًا للقلق. واستمر الوضع في التدهور، مما دفع إلى تراجع التصنيف من مقيّد إلى معرقل. وبعد حكم المحكمة الدستورية التي تسيطر عليها الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، والتي قيّدت الإجهاض في كل الحالات تقريبا، يتردد الكثير من الأطباء في إجراء عمليات الإجهاض. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، اندلعت احتجاجات جماهيرية عقب وفاة شابة تُدعى إيزابيلا بعد رفض إجراء عملية الإجهاض لها لإنقاذ حياتها. وفي أعقاب احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، تواجه مدافعات عن حقوق الإنسان من حركة إضراب النساء البولنديات تهما جنائية بسبب دورهن في الاحتجاجات وتلقّين تهديدات بالقتل والاغتصاب والقنابل. ونظرا إلى تصاعد التهديدات على نحو خطير، حصلت مارتا ليمبارت، المشاركة في تأسيس حركة إضراب النساء البولنديات، على حماية الشرطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وتواصلت التهديدات لحقوق مجتمع الميم بلا هوادة. ويجري حاليا النظر في مشروع قانون 'أوقفوا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً ' في البرلمان البولندي. ويهدف إلى حظر فعاليات مسيرة الفخر الخاصة بمجتمع الميم، بنوايا معلنة هي وقف 'الدعاية الجنسية المثلية في الفضاء العام' وإضفاء طابع غير قانوني على 'الترويج للميولات الجنسية التي تخالف الغيرية الجنسية'، و'التشكيك في الزواج كعلاقة بين رجل وامرأة'، و'الترويج للنشاط الجنسي في صفوف الأطفال والمراهقين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة'. وتعرض النشطاء في مجتمع الميم للاضطهاد بسبب 'جريمة الإساءة للمشاعر الدينية'، بينما يواجه آخرون إجراءات قانونية تقوم بها جماعات دينية يمينية متطرفة.

وتَواصل تدهور حرية الإعلام. وخلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، سيطرت الشركة النفطية المملوكة للدولة بي كيه إن أورلن (PKN Orlen)، التي تربط مديرها التنفيذي علاقة وطيدة بحزب القانون والعدالة الحاكم، على بولشكا بريس (Polska Press)، وهي إحدى أكبر الشركات الإعلامية في البلاد. ومع أن أمرا قضائيا أوقف الاستحواذ في انتظار إجراء استعراض، استُبعد ثمانية رؤساء تحرير أو طُردوا، مع استقالة محررين آخرين بسبب 'التغييرات في الملكية'. وإضافةً إلى ذلك، يقيّدُ ما يسمى مشروع قانون ضد قناة تي في إن (TVN) الذي وافق عليه البرلمان البولندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، امتلاكَ المؤسسات الإعلامية من منظماتٍ من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية في حصة لا تتجاوز ٤٩ في المئة في أي شركة إعلامية بولنديةٍ. وتستهدف التعديلات بصورة مباشرة محطة التلفزيون الخاصة تي في إن التي لطالما انتقدت الحكومة بقوة، والتي تملكها المجموعة الإعلامية ديسكافري (Discovery).

ويكمن تدهور حقوق الإنسان على الحدود البولندية/البيلاروسية في صميم الشواغل الحالية، بعدما نفّذت الحكومة البولندية 'حالة الطوارئ' في المنطقة الحدودية، مما يحول دون وصول الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى المنطقة. ووفقًا للحكومة البولندية، ما انفك الزعيم البيلاروسي لوكاشينكو يشجع الأفغان واللاجئين العراقيين على الاستخفاف بقانون الاتحاد الأوروبي وعبور الحدود في محاولة للضغط على الاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات الاقتصادية على بيلاروس. وعلى الرغم من التدابير المؤقتة التي تمنحها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن بولندا تواصل انتهاك حقوق المهاجرين واللاجئين من خلال عمليات الصد غير القانونية التي أفضت إلى وفاة سبعة مهاجرين على الأقل، مع إشارة التقديرات إلى أن الأعداد أكبر من ذلك. وسُجّلت العديد من الحالات لصحفيين احتُجزوا بصورة تعسفية عندما كانوا يقدمون تقارير عن تطورات الأحداث على الحدود.

بولندا: استهدفت السلطات النساء المحتجات على الحظر شبه الكامل للإجهاض | (تصوير عمر ماركيز / غيتي إيماجز)

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

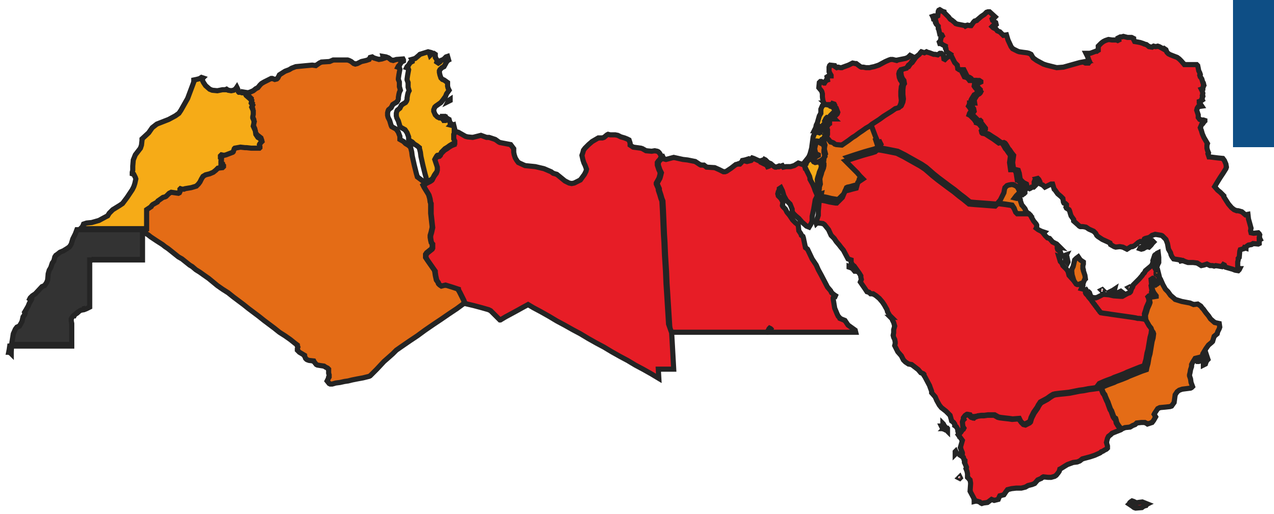

لمحة عن التصنيفات

مازالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتضن بعض أكثر الأنظمة قمعيةً في العالم، ولم يُوثَّق تحسنٌ كبيرٌ في الفضاء المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُصنَّف الفضاء المدني على أنه مغلقٌ في تسعة بلدان من أصل ١٩ بلدًا، بينما تُصنف ستة بلدان على أنها قمعية وأربعة على أنها معرقلة.

وفي تونس، أججت الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية سلسلةً من الاحتجاجات في كانون الثاني/يناير، والتي تصاعدت في الشهور الموالية مع توثيق مشاركة ٩٧٥ متظاهرا على الأقل خلال تموز/يوليو ٢٠٢١ و٤٤٢ في آب/أغسطس ٢٠٢١. وعلّق الرئيس قيس سعيد البرلمان وركّز السلطة في تموز/يوليو ٢٠٢١؛ ومنذ ذلك الحين أصبح الاستخدام التعسفي لحظر السفر مصدر قلق بالغ. واحتدم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليصل إلى أسوأ مستوياته منذ سنوات في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٢١ بعد مواجهة الاحتجاجات المعارضة لعمليات الإخلاء في القدس الشرقية بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وما بين ٧ و١٠ أيار/مايو ٢٠٢١، أُصيب حوالي ألف فلسطيني، منهم ٧٣٥ بالرصاص المطاطي. وفي لبنان، جوبهت الاحتجاجات المعارضة لإجراءات الإغلاق في طرابلس، في خضم أزمة اقتصادية متفاقمة، بالقوة المفرطة مع سقوط حوالي ٢٠٠ جريح من المتظاهرين وقتيل واحد. ويُزعم أن ضباط المخابرات العسكرية مسؤولون عن الإخفاء القسري للناس.

ومازالت سوريا أحد أخطر الأماكن في العالم للصحفيين، على النحو الذي تُظهره قضية الصحفي حسين خطاب الذي اغتاله مسلحون مقنعون مجهولو الهوية. وفي البحرين، مرت ١٠ سنوات على اعتقالِ المدافع البارز عن حقوق الإنسان الذي يحمل الجنسيتين الدانمركية والبحرينية عبد الهادي الخواجة، والحكمِ عليه بالسجن مدى الحياة في عام ٢٠١١، في علاقته بالاحتجاجات السلمية. وفي الكويت، تواصل السلطات انتهاك حقوق مجتمع البدون، وهم مجموعة أقلية محرومة من الجنسية، من خلال أيضا رفض إصدار بطاقات أمنية لأفراد هذا المجتمع ومضايقة النشطاء الذين يناصرون حقوق البدون، بمن فيهم الناشطة هديل بوقريص. وفي الإمارات العربية المتحدة، مازال أبرز مدافع عن حقوق الإنسان في البلاد، أحمد منصور، داخل السجن.

وتعزز تلك الصورة تصنيفات سيفيكوس مونيتور. ولا تتغير أغلب التصنيفات، باستثناء انخفاض ملحوظ في الأردن، الذي تراجع تصنيفه من معرقل إلى قمعي. ويأتي ذلك بعد حل نقابة المعلمين، وهي إحدى آخر النقابات المتبقية المستقلة للمعلمين في الأردن، وإغلاق مقرها لمدة سنتين. وتعرض أعضاء النقابة للمضايقات والتهديد والاحتجاز التعسفي من السلطات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، حظر محافظ عمان الجمعية من عقد مؤتمر صحفي، وهو ما يشكل انتهاكا للحق في حرية التعبير.

وإضافةً إلى ذلك، تراجعت حرية الإنترنت بصورة كبيرة في الأردن، مع تقييد السلطات إمكانية الحصول على المعلومات بحجب الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، عند حدوث تطورات سياسية حساسة. وفي آذار/مارس ٢٠٢١، بعد وفاة مرضى كوفيد-١٩ بسبب نقص الأوكسجين في أحد المستشفيات، عطّلت السلطات الوصول إلى بث فيسبوك المباشر. وفضلا عن ذلك، في أعقاب محاولة الانقلاب المزعومة في نيسان/أبريل ٢٠٢١، حظر أمرٌ بتكميم الأفواه وسائل الإعلام من تقديم تقارير عن التطورات ذات الصلة بالموضوع. وحُجبت أيضا شبكة الإنترنت لمدة يومين في أجزاء من غرب عمان، مع قطع الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) خلال تلك المدة. وحجبت السلطات أيضا كلوب هاوس، وهو تطبيق شبكات اجتماعية للدردشة الصوتية، الذي يستخدمه على نطاق واسع النشطاء والشخصيات العامة والنقاد للتحدث عن التطورات السياسية في الأردن.

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

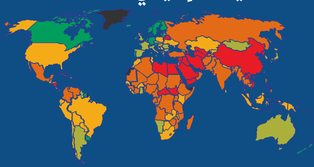

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

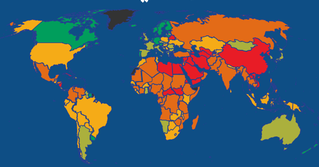

وعلى الرغم من الصورة القاتمة، مازال المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُظهر مرونة لافتة وتضامنا في التحدث علانية عن الانتهاكات. وعلى هامش معرض إكسبو دبي المنظَّم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وبهدف تسليط الضوء على التناقض في الترويج لتنوع الأصوات بينما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة المحاكمة والسجن بسبب الإفصاح عن آرائهم، أطلقت فئات المجتمع المدني إكسبو حقوق الإنسان البديل. وسعى إلى 'تفنيد رواية 'التسامح' و'الانفتاح' التي حاولت الإمارات العربية المتحدة ترويجها، ولفت الانتباه إلى القمع الذي مازال يُمارس في البلاد.

القيود المفروضة على الفضاء المدني

تتمثل أبرز خمسة انتهاكات مُبلَّغ عنها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والرقابة واحتجاز الصحفيين ومضايقة المتظاهرين واحتجازهم. ولم تتغير بشكل كبير منذ تقرير عام ٢٠٢٠ وتسلط الضوء على الطرق المشتركة والشائعة التي تحتجز بها الدول أولئك الذين تعتبرهم تهديدا.

احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان

كان احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان أبرز انتهاك مُبلَّغ عنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما أوردته التقارير في ١١ بلدا على الأقل من أصل ١٩ بلدا.

واحتُجز المدافعون عن حقوق الإنسان لمجموعة من الأسباب المتعلقة بعملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان. وفي مصر، اعتُقل محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق، وهم كبار الموظفين الإداريين في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، واحتُجزوا بعدما عقدت المنظمة اجتماعا مع دبلوماسيين أوروبيين، بمن فيهم سفراء أجانب. وفي العراق، اعتُقل الناشط على الإنترنت حسين الشحماني المعروف بأشرطة الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي التي ينتقد فيها ضعف الخدمات العامة والفساد وسوء الإدارة، وأُطلق سراحه بعد ثلاثة أيام. وفي فلسطين، شرعت السلطة الإسرائيلية في حملة انتقامية ضد نشطاء بارزين احتجوا على عمليات الإخلاء في القدس الشرقية، واعتقلتهم في منازلهم. وفي عُمان، اعتُقل الدكتور أحمد عيسى قطان، المدافع عن الحقوق البيئية، وصدر ضده حكم بالسجن ستة أشهر بسبب تنظيمه حملات سلمية للحفاظ على الحياة البيئية في سهل ظفار الذي كان مهددا بسبب خطط التنمية السكنية؛ واعتُقل أيضا ثلاثة آخرون، وهم النشطاء على الإنترنت عامر مسلم بيت سعيد وسالم تبوك والشاعر سالم علي المعشني، واحتُجزوا بسبب معارضتهم السلمية للتنمية السكنية.

وفي تونس، أوردت تقارير بأن سليمان بوحفص، مدافع جزائري عن حقوق الإنسان ولاجئ تعترف به وكالة الأمم المتحدة للاجئين، اختُطف وأُعيد إلى الجزائر حيث يواجه تهما غير معلَنة. وعلمت أسرته فيما بعد من

أبرز ٥ انتهاكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. اعتقال مدافع.ة عن حقوق الإنسان

2. الرقابة

3. احتجاز صحافي.ة

4. المضايقات

5. احتجاز محتجز(ين)

استنادًا إلى 38 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة ما بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021.

اتصالات غير رسمية أنه كان في الحجز في مخفر للشرطة في الجزائر العاصمة. وفي الكويت، اعتُقل الشاعر جمال الساير واحتُجز لعدة أيام بعد مداهمة منزله في وقت متأخر من الليل. واتُّهم فيما بعد بسبّ الأمير، رئيس الدولة في الكويت، ونشر 'أخبارٍ كاذبةٍ' بسبب شعره وكتاباته على الإنترنت المستنكرة للفساد. وفي إيران، اعتقلت السلطات مراسل الشؤون المالية والناشط العمالي أمير عباس أزارمفاند واحتجزته في سجن إفين في طهران. ووُجهت له تهمة 'الدعاية ضد الدولة'.

الرقابة

ظلت الرقابة مسألة أساسية تثير القلق، حيث وُثقت في ١١ بلدا على الأقل من أصل ١٩ بلدا.

وكان تعطيل شبكة الإنترنت أحد أشكال الرقابة، كما حدث في إيران حينما أغلقت السلطات الإنترنت بعد اندلاع الاحتجاجات المتعلقة بتقارير عن إطلاق عناصر الحرس الثوري الإيراني النار على مجموعة من ناقلي الوقود المدنيين غير المسلحين، وهو ما أدى إلى مقتل ١٠ أشخاص على الأقل، من بينهم طفل. وفي بعض البلدان، تعرّضت منصات التواصل الاجتماعي للرقابة، كما حدث في عمان حيث حظرت هيئة تنظيم الاتصالات في عمان تطبيق كلوب هاوس على أساس أنه لم يحصل على ترخيص من الهيئة. وفي الأردن، عطّلت السلطات إمكانية الوصول إلى بث فيسبوك المباشر بعد نقص الأوكسجين الذي أدى إلى وفاة مرضى كوفيد-١٩. وفي فلسطين، وُضعت الرقابة على النشطاء في منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها فيسبوك وإنستغرام وتويتر ويوتيوب، مع اتهام مجموعات منظمات المجتمع المدني كبرى شركات وسائل التواصل الاجتماعي 'بالتعاون بشكل وثيق' مع النظام الإسرائيلي وحلفائه لوضع الرقابة على الخطاب الفلسطيني. وفي شهر أيار/مايو ٢٠٢١ لوحده، سُجل أكثر من ٧٧٠ انتهاكا رقميا للمحتوى الذي أنشأه المستخدمون الداعمون لفلسطين.

وفي حالات أخرى، وُضعت الرقابة من خلال إدخال تغييرات تشريعية، على غرار مصر حيث جرى تعديل القانون الجنائي لفرض غرامة على أي شخص يصور إجراءات جلسة المحكمة الجنائية أو يسجلها أو يقتطع منها أو يبثها أو ينشرها أو يعرضها علانيةً، دون إذن رئيس المحكمة، وإعطاء المحكمة الحق في مصادرة الأجهزة المستخدَمة ومسح محتواها أو تدميرها. وكانت مصادرة الأجهزة ومسح المحتوى أسلوبا للرقابة مستخدما أيضا في الإمارات العربية المتحدة، كما حدث مع أحمد التوم، وهو أردني مقيم في الإمارات العربية المتحدة، الذي حُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات ثم رُحّل وصودرت أجهزته ومُسحت منشوراته التجريمية وأُغلقت حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، في عملية انتقامية ضد منشوراته السلمية على فيسبوك التي تنتقد الحكومة الأردنية. وفي لبنان، عندما قُتل بالرصاص المصور جوزيف بجاني الذي يعمل للجيش اللبناني، أُخذ منه أيضا هاتفه. ووفقًا لمصادر إعلامية، كان بجاني أحد أوائل المصورين في مسرح الحادث بعد انفجار مرفأ بيروت في عام ٢٠٢٠، مما يثير التكهنات حول أسباب قتله.

وكانت هناك أشكال من الرقابة أكثر سفورا في بلدان مثل العراق حيث حظرت السلطات بشكل صريح المؤذن والواعظ في المسجد الكبير في منطقة كلكجي من إلقاء الخطب، وفصلته أيضا من وظيفته بصفته واعظا، في خطوة انتقامية ضد خطبة الجمعة التي انتقد فيها حكومة إقليم كردستان. وفي تونس، أعفى الرئيس سعيد رئيس الوزراء من منصبه وعلّق البرلمان، واقتحمت الشرطة مقر قناة الجزيرة في تونس العاصمة، وطردت موظفيها وأغلقت مكتبها مؤقتا.

وبالإضافة إلى ذلك، يدفع الاستخدام المتزايد لتقنيات المراقبة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فئات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى ممارسة الرقابة الذاتية خوفًا من أن تستهدفهم السلطات، مع إشارة التقارير إلى أن برنامج التجسس بيغاسوس التابع للمجموعة الإسرائيلية إن إس أو سهّل مراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق واسع والصحفيين والمدونين والنشطاء على الإنترنت في السنوات الأخيرة.

احتجاز الصحفيين

أوردت التقارير أن احتجاز الصحفيين هو ثالث أكثر انتهاك مُوثَّق في تسعة بلدان على الأقل من أصل ١٩ بلدا، مع استخدام الدول الأنظمة الجنائية والقانونية لإخافة الصحفيين وإسكات المعارضة.

وفي فلسطين، احتجزت السلطات الإسرائيلية إداريا ١٣ صحفيا على الأقل في أيار/مايو ٢٠٢١، بعد تغطيتهم الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. وفي اليمن، اعتقلت قوات الأمن في محافظة حضرموت ١٧ شخصا على الأقل، بمن فيهم الصحفيون الأربعة معتز النقيب وزكرياء محمد وهالة فؤاد باضاوي ويسرى البطاطي بسبب مشاركتهم في تجمع سلمي للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية واحترام الحريات العامة. وفي مصر، اعتُقل توفيق غانم، الصحافي المتقاعد، واحتُجز بتهمة زعم 'انتمائه لجماعة إرهابية'، وخضع للتحقيق بشأن سنوات عمله لدى وكالة الأناضول الإخبارية وتغطيتها للانقلاب الذي سيطر فيه الجيش على السلطة في عام ٢٠١٣.

وفي تونس، اعتُقل المصور المستقل إسلام الحكيري عندما كان يعمل ليلا حيث وُجهت له تهمة خرق حظر التجول والاعتداء على موظف عمومي، مع أنه يملك ترخيصا ليكون في الشارع بعد حظر تجول. وأُفرج عنه بكفالة بعد أربعة أيام. وفي الأردن، استدعى مدعي عام محكمة أمن الدولة جمال حداد، ناشر موقع الوقائع الإخباري، واحتُجز بعد نشر مقال أثار فيه تساؤلات حول تلقي مسؤولين حكوميين لقاح كوفيد-١٩ بينما لم يكن متاحا لعامة الناس. وفي العراق، احتجزت قوات الأمن في محافظة كركوك خمسة صحفيين كانوا يغطون الأحداث الأمنية في قرية شعل، ولم تُفرج عنهم إلا بعد تحقيق دام أكثر من ساعتين. واحتُجز صحفيون آخرون بصورة تعسفية في العراق، بمن فيهم دلمان فرج خانكي الذي اعتُقل بسبب منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي.

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

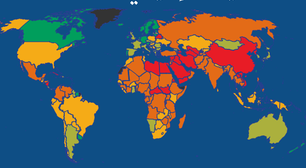

مصر: حملة الجزيرة على اعتقال صحفيين مصريين (تصوير طوس روبينسون / جيتي إيماجز للجزيرة في الولايات المتحدة).

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

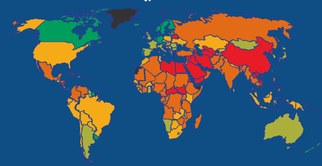

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

استنادًا إلى 38 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة ما بين 1 نوفمبر 2020 و 31 أكتوبر 2021

تونس | تصوير نور فوتو / جيتي إيماجز

التطورات الإيجابية

على الرغم من هذه الصورة القاتمة بوجه عام، جرى توثيق بعض التطورات الإيجابية في المنطقة، مع أنها قليلة ونادرة الحدوث. ففي المملكة العربية السعودية، أفرجت السلطات عن علي النمر، رجلٌ حُكم عليه بالإعدام وهو طفل بسبب جرائم مرتبطة بالاحتجاج، بعد تسع سنوات. واحتُجز النمر في عام ٢٠١٢ عندما كان يبلغ ١٧ سنة خلال احتجاجات مناهضة للحكومة قامت بها الأقلية المسلمة الشيعية في المملكة. وأُدين بتهمة "الخروج عن طاعة الولي" و"ترديد شعارات مناوئة للدولة" قبل الحكم عليه بالإعدام بصلبه وقطع رأسه، ثم عرض جثته أمام الملأ في عام ٢٠١٤. وبعد اعتقاله في عام ٢٠١٢، رفضت السلطات السعودية السماح لأسرته بزيارته لمدة أربعة أشهر، ولم تعرضه على القاضي إلا بعد مرور تسعة أشهر، ولم تبلغ أسرته بجلسة المحاكمة الأولى بعد ١٣ شهرا. ومُنع عنه المحامي خلال التحقيقات وجلسات المحاكمة الأولى. والنمر هو ابن شقيق رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر الذي كان يدعم صراحةً الاحتجاجات المستوحاة من الربيع العربي التي نُظمت في المنطقة الشرقية في عام ٢٠١١، والذي أعدمته فيما بعد السلطات السعودية بتهم الإرهاب في عام ٢٠١٦.

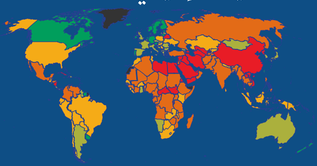

بلدان مثيرة للقلق:
إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

يشير تحليل هذا العام إلى قلق متزايد بشأن الاتجاه الذي تنهجه الدول على نحو متزايد لمضاعفة الجهود من أجل الانتقام الماكر من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين أنهوا عقوبتهم في السجن والذين مازالوا يقضونها. وتسيء الدول استخدام الأنظمة الجنائية والقانونية لإبقاء المدافعين عن حقوق الإنسان في السجن لمدة أطول، أو إعادتهم إلى السجن بعد إنهاء مدة عقوبتهم.

وفي المملكة العربية السعودية، صدر حكمٌ ضد المدافع عن حقوق الإنسان محمد عبد الله العتيبي بالسجن سنةً أخرى، إضافة إلى الحكم الصادر في عام ٢٠١٨ والذي حكم عليه بالسجن ١٤ سنة لإنشاء جمعية الاتحاد من أجل حقوق الإنسان المعنية بحقوق الإنسان. وفي إيران، استخدمت السلطات بطريقةٍ منهجيةٍ القوانين المتعلقة بقدسية الدين والتعاون مع القوى الأجنبية والتجسس وتهديد الأمن القومي لاستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان، مع إساءة السلطات استخدام النظام القانوني لمواصلة الانتقام من أولئك الذين أنهوا عقوبتهم الحبسية. فعلى الرغم من الإفراج عن نرجس محمدي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ بعد قضاء عقوبة السجن لمدة خمس سنوات وحظرها من السفر، صدر حكمٌ ضدها في أيار/مايو ٢٠٢١ بالسجن سنتين إضافيتين ونصف السنة، و٨٠ جلدة وغرامتَين منفصلتين لنشاطها السلمي في مجال حقوق الإنسان. وبالمثل، صدر حكمٌ بالسجن سنة إضافية وحظر السفر لمدة عام ضد المواطنة البريطانية-الإيرانية نازانين زاغاري راتكليف، بعدما أُطلق سراحها ووُضعت رهن الإقامة الجبرية في آذار/مارس ٢٠٢٠ بعد إنهائها عقوبة السجن لمدة خمس سنوات، في علاقةٍ باحتجاج في لندن قبل ١٢ سنة ومقابلة مع قناة بي بي سي الفارسية.

ولوحظ الاتجاه ذاته في الإمارات العربية المتحدة حيث لا تزال الناشطتان أمينة العبدولي ومريم البلوشي في السجن رغم إنهائهما عقوبة السجن المحددة في خمس سنوات.

المملكة المتحدة: صورة لنزانين زاغاري راتكليف كجزء من الجهود للضغط على وزير خارجية المملكة المتحدة لتحريرها من الاحتجاز في إيران ، أكتوبر 2021 (تصوير هولي آدامز / غيتي إيماجز)

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

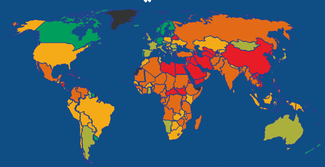

التوصيات

للحكومات:

- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين عن طريق وضع حماية تشريعية فعالة للبيئة بخصوص طائفة واسعة من الحقوق تماشيا مع القانون الدولي لحقوق الانسان والمعايير الدولية، بما في ذلك الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة.
- تهيئة بيئة مواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء للإفصاح بكل حرية عن مخاوفهم المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان دون الخوف من التهديد أو الاعتداء أو الأعمال الانتقامية.
- إجراء تحقيقات مستقلة وسريعة ومحايدة في جميع القضايا التي تعرّض فيها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون للتهديد أو القتل وضمان محاكمة الجناة لردع غيرهم
- إنهاء جميع ممارسات الاختفاء القسري وإجراء تحقيقات مستقلة في كافة القضايا ومساءلة المسؤولين عن تلك الأعمال عند الاقتضاء لردع غيرهم
- ينبغي إنهاء العمل بكل القوانين والسياسات التقييدية الموضوعة بهدف السيطرة على انتشار جائحة كوفيد بمجرد أن تتحسن الظروف التي أفضت إلى سنها
- اتخاذ خطوات إضافية لتخفيف الاكتظاظ في السجون للحد من انتشار فيروس كوفيد بإطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين الموجودين في السجن ومراكز الاحتجاز وإسقاط كافة التهم الموجهة ضدهم
- الكف عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، والتوقف عن تفادي الاحتجاجات ومنعها، واعتماد أفضل الممارسات تجاه حرية التجمع السلمي، وضمان أن تتماشى القيود المفروضة على التجمعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- ضمان أن تراعي الانتخاباتُ المنظمة في سياق الجائحة المبادئَ الأساسية المتعلقة بالديمقراطية وحسن الإدارة وتهيئة بيئة مواتية لكل الأطراف، عموم الناس ووسائل الإعلام دون تمييز.
- إبطال أي تشريع يجرّم المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين والصحفيين والأقليات وضمان التشاور على نحوٍ كافٍ مع الجمهور والمجتمع المدني ومراعاة إسهاماتهم قبل صياغة التشريع الذي من شأنه أن يؤثر على الفضاء المدني
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الكامل لجميع التوصيات التي تقبلها الدول ويضعها المقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة العاملة بما في ذلك تلك المستمدة من عمليات الاستعراض الدوري الشامل

للأمم المتحدة والهيئات الدولية:

- تمكين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني من المشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى الأمم المتحدة والعمل بشكل وثيق مع الدول لضمان عدم عرقلة الوصول إلى الأمم المتحدة بالقوانين والقيود المفروضة على السفر والتقنيات

للشركات والمؤسسات:

- وضع إجراءات العناية الواجبة وتنفيذها بحيث تحدد حقوق الإنسان وتراعيها وتمنع الآثار السلبية عليها بما في ذلك الإشارة إلى احترام حقوق حيازة الأراضي والمدافعين عن الشعوب الأصلية والحقوق البيئية
- اتخاذ موقف قوي إزاء الأعمال الانتقامية والتهديدات والاعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ولاسيما أولئك الذين يناصرون العدالة المناخية وحقوق مجتمعات الشعوب الأصلية
- إجراء المشاورات الكافية مع المجتمعات المحلية والجمهور والمجتمع المدني ومراعاة شواغلهم وآرائهم قبل الشروع في المشاريع التي من شأنها أن تؤثر على البيئة وسبل عيش المجتمعات

المنهجية
بيانات إحصائية
القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟
أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

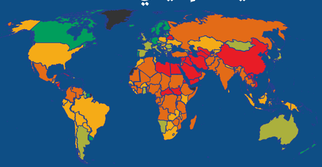

التصنيف الإقليمي

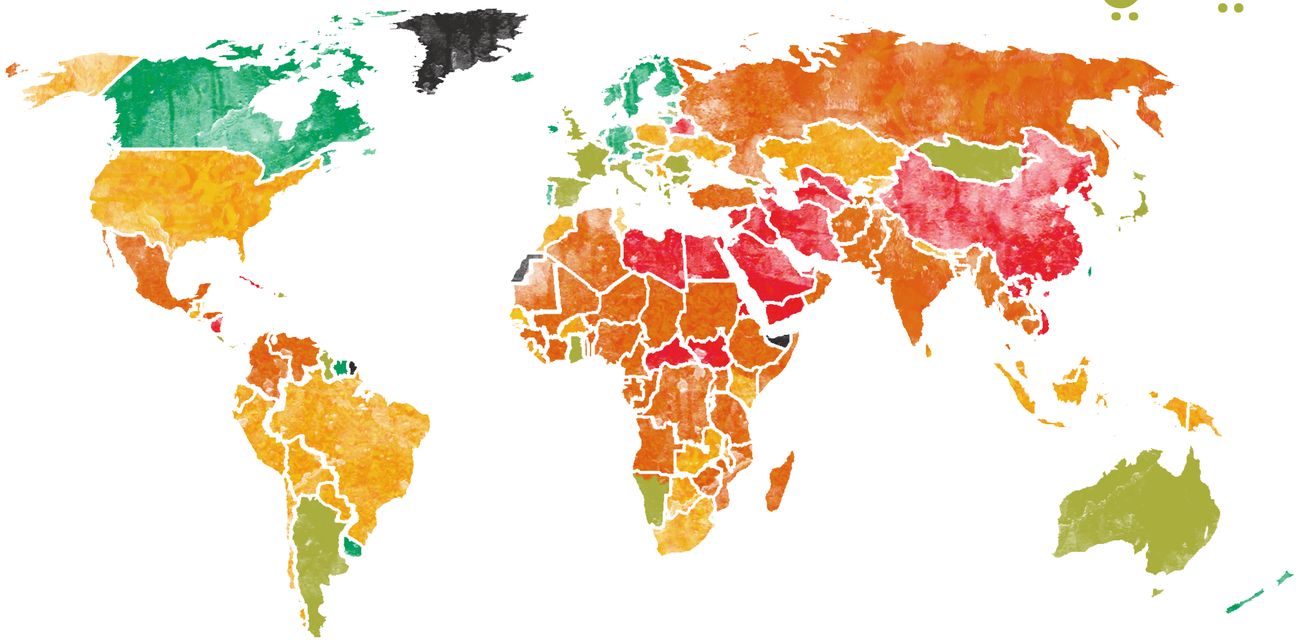

أفريقيا: أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، جمهورية الكونغو، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، إيسواتيني (سوازيلاند)، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

الأميركيتين: أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت لوسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

آسيا والمحيط الهادئ:أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، بوتان، بروناي دار السلام، كمبوديا، الصين، فيجي، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، اليابان، كيريباتي، لاوس، ماليزيا، جزر المالديف، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ميانمار، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، كوريا الشمالية، باكستان، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، سنغافورة، جزر سليمان، كوريا الجنوبية، سريلانكا، تايوان، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، توفالو، فانواتو، فيتنام.

أوروبا وآسيا الوسطى: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كازاخستان، كوسوفو، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا الشمالية، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوزبكستان.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

المنهجية

بيانات إحصائية

القيود المفروضة على الفضاء المدني: كوفيد-19 أو قطاع الأعمال كما العادة؟

أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم

أزمة متفاوتة: النساء في الخطوط الأمامية

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

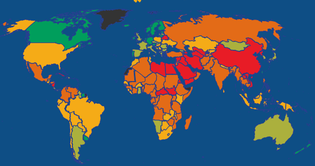

سلطة الشعب تحت الهجوم 2021

تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور

المقر الرئيسي :
25 OWL STREET, 6TH FLOOR
JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA, 2092
PHONE: +27 (0)11 833 5959
EMAIL: MONITOR@CIVICUS.ORG
MONITOR.CIVICUS.ORG

@CIVICUSMONITOR